الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2009)السنة الثامنة -الثلاثاء (11) كانون الثاني 2011

متخصصون: الإصلاحات الاقتصادية
تتطلب سقفاً زمنياً طويل الأمد
2

صناعة السياحة في العراق
12

جدلية السكن وامكانية الاعمار

الاقتصادي | العدد (2009)السنة الثامنة -الثلاثاء (11) كانون الثاني 2011

متخصصون: الإصلاحات الاقتصادية تتطلب سقفاً زمنياً طويل الأمد

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الاحادية المورد من خلال الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة وعموم الانشطة الاقتصادية الاخرى، وهو ايضا أداة في طريق التحول والتنمية، مما يعني حدوث شد وجذب في العملية التنموية بين ارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية وبالتالي التذبذب في تمويل الموازنة المالية الحكومية علاوة على عرقلة عملية التنمية الاقتصادية. الخبير صادق الفؤادي من منظمة التنمية الاقتصادية في العراق قال: ان هناك تحديات اخرى تقف بوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد بسبب وجود الاجراءت الروتينية المعرقلة للمصادقة على الميزانية المالية السنوية وتعدد السياسات التنموية،

بغداد/ علي الكاتب

وكذلك تعدد مراكز القرار بين السلطات الاتحادية والمحلية مما يعرقل النمو الاقتصادي المنشود في العراق، فضلاً عن ان الاصلاح الاقتصادي الذي نطمح اليه في العراق لايمكن ان يتحقق خلال فترة زمنية محددة، بل هناك حاجة لسنوات طويلة وجهود كبيرة وإجراءات عديدة من المهم القيام بها،فضلا عن دراسة كل المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول الناجعة وتذليل معوقات نمو الاقتصاد.

وأضاف: لقد عانى الاقتصاد العراقي عدة مشكلات والتي تراكمت خلال الحقبة الماضية والتي عاقت نموه بل ادت الى تراجعه وانهياره خلال الاعوام الخمسة عشر الماضية تحديدا، ولم يقم المسؤولون عن القرار السياسي والاقتصادي في العراق باية معالجات واقعية للمشكلات التي بدأت بالتراكم من جراء الحروب المتكررة والعقوبات الاقتصادية، بسبب القرارات الخاطئة والسياسات التي تبنت النهج المركزي في تسيير العملية التنموية والاقتصادية بشكل عام آنذاك،مما ترتب عليه انهيار البنية التحتية من طرق المواصلات الحديثة ووسائل الاتصالات والطاقة الكهربائية وتحديث تقنيات الانتاج وغيرها والتي تعد عوامل أساسية لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي،وبرغم الشروع بتطوير البنية التحتية للعراق خلال خطط التنمية القومية المتتالية إلّا ان الظروف السياسية التي مر بها العراق ادت الى توقف تنفيذ تلك الخطط، لتنخفض نسبة تخصيصات النفقات الاستثمارية خلال عقد الثمانينات الى نسب كبيرة،وهي التي كانت تخصص لاغراض تطوير البنية التحتية للبلاد.

وتابع ان الفساد الاداري والمالي يعد إحدى الآفات الخطيرة التي تواجه البلدان وتؤدي الى الإضرار بالاقتصاد الوطني من الداخل والخارج وبالتالي انهياره بشكل كامل، وبالرغم من ان حالات الفساد الاداري والمالي التي كانت شائعة في المؤسسات الحكومية العراقية، إلا انها لا تضاهي مابلغته خلال المرحلة الحالية، وكذلك هناك معوقات اخرى منها التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود او زيادة اسعار سلة السلع والخدمات الضرورية للمواطن العراقي، حيث يعد التضخم مؤشرا على عدم توازن قوى العرض والطلب في الاقتصاد الوطني، وقد يكون مستوى التضخم طبيعيا عند مستويات تصل الى ٥٪ على سبيل المثال، إلّا انه يكون انفجاريا في حال ارتفاع الاسعار بنسب متزايدة ومستمرة وكبيرة لفترات متتالية لايمكن السيطرة عليها بسهولة وهذا ما شهده العراق خلال السنوات السابقة.

وأشار الفؤادي الى ان الاقتصاد العراقي شهد سلسلة من التراجع والكساد بسبب وجود نظم الاسعار الثابتة والسياسة المركزية في التسعيرة مما ادى الى نمو السوق السوداء وازدهارها لمختلف السلع،مما جعل السوق العراقية تعاني اضطرابات سعرية رافقها انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي وازدياد مستويات الانفاق، وفي مقابل ذلك تدني مستويات الادخار ومعدلات النمو الاستثماري،لتصل معدلات التضخم الى اعلى مستوياتها في السنوات القليلة الماضية الى مستوى تضخم يبلغ اضعاف معدلاته في سنة ١٩٨٠،ووجود هذه المستويات من التضخم يحدّ كثيرا من قدرات الاقتصاد العراقي على تحقيق التنمية المنشودة،اذ انه يعيق تنفيذ الخطط المستقبلية للاقتصاد مما يتطلب اجراءات مالية لتحديد الإنفاق بمستويات منخفضة، الامر الذي يتطلب وضع الخطط الاقتصادية السليمة للحفاظ على مستويات التضخم عند حدودها الدنيا وبالشكل الذي يسمح بالانطلاق نحو وضع خطة اقتصادية طموحة للاقتصاد بجميع قطاعاته.

فيما اكد الدكتور ناظم غفوري استاذ الادارة العامة في جامعة بغداد ان نسب البطالة المرتفعة التي تصل في كثير من الاحيان الى اكثر من نصف حجم قوة العمل برغم التقديرات المتباينة لمستوياتها تحد كثيرا من جهود التنمية الاقتصادية، وبغض النظر عن اسبابها والمعالجات الاقتصادية لها، إلاّ ان المهم هنا هو توفير فرص العمل المناسبة للعاطلين عن العمل وذلك كجزء من خطة الاصلاح الاقتصادي الشامل في العراق.

وقال ان تدهور القطاع الصناعي والزراعي والسياحي وتراجع دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية من العوامل التي تحد كثيرا من تحقيق التنمية الاقتصادية،حيث عانت هذه القطاعات طوال الحقبة الماضية من الاهمال الكبير والتقادم في بناه التحتية مما ادى الى تردي مستويات الانتاج ونوعيته بصورة واضحة،ووجود مشكلات في تقنيات الانتاج وتوفر المواد الاولية وانخفاض كفاءة الخطوط الانتاجية وبالتالي انخفاض مستوى الانتاج ونوعيته وتراجع مستويات الانتاج الزراعي برغم امتلاك العراق إمكانات زراعية هائلة ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.، حيث انخفضت غلة الدونم الواحد من محاصيل الحبوب انخفاضا كبيرا، وازدادت الآفات التي تصيب أشجار الحمضيات والنخيل والطماطم وتناقص الثروة الحيوانية، مما ادى زيادة أسعار الأسمدة والمبيدات وانفتاح السوق المحلية امام استيراد المنتجات الزراعية من الدول المجاورة.

وأضاف: ان هناك جملة من الحلول الناجحة التي من شأنها حلحلة تلك المشكلات الاقتصادية وإعطاء اهمية كبيرة في القضاء على الفساد المالي والاداري في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها وذلك من خلال القيام باجراءت قانونية وادارية واقتصادية،فضلا عن العمل على تغيير الثقافة الاجتماعية السائدة ورؤية المجتمع للظواهر السلبية المتجذرة فيه، وتفعيل دور مكاتب المفتش العام وديوان الرقابة المالية،وكذلك العمل على نشر الوعي القانوني والوطني والديني لدى المواطن بصورة عامة والعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بصورة خاصة للحد من ظاهرة الرشوة والمحسوبية التي تمثل أحد أهم اوجه الفساد الإداري.

وتابع غفوري: ان من اهم الخطط المستقبلية للنهوض بالاقتصاد العراقي هو اعطاء اهمية كبيرة لإعادة إعمار البنية التحتية،خاصة في ظل الظروف الحالية ونتيجة لارتفاع اسعار النفط والالتزامات الدولية بالمساعدات المالية،اذ من الممكن الشروع في وضع برنامج لإعادة إعمار البنية التحتية في جميع المحافظات،وكذلك السير قدما في نهج الخصخصة والبدء بمرحلة انتقال الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية المملوكة للدولة والخاضعة للنشاط العام نحو الأشخاص المعنويين أو الماديين (الشركات والمؤسسات والأفراد) سواء كان ذلك جزئيا أو على مراحل وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة تختلف باختلاف مجالات تطبيقها واتجاهاتها وتأثيرها لتحقيق النمو الاقتصادي الذي نهدف إليه وباتجاهات تتوافق مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية.

قضية التجسس في رينو تسلط الضوء على احتدام الصراع الاقتصادي

لندن / (رويترز)

تقول فرنسا انها "حرب اقتصادية" بينما تتعقب علاقة صينية محتملة بقضية تجسس صناعي في رينو وهو ما يتزامن مع المواجهة الحاصلة بشأن العملات والمنافسة على موارد السلع الاولية وفي خضم ذلك يتفاقم تأثير الصراع الاقتصادي على الشركات.

وأبلغ مصدر حكومي رويترز أن مكتب الرئيس نيكولا ساركوزي كلف المخابرات الفرنسية بالتحقيق في ما يشتبه بأنها قضية تجسس صناعي في عملاق صناعة السيارات مع وجود علاقة صينية محتملة.

وأوقفت رينو ثلاثة مسؤولين تنفيذيين عن العمل يوم الاثنين الماضي بمن فيهم عضو بلجنتها الادارية وقال مصدر لرويترز ان الشركة قلقة من خطر يتهدد برنامجها المهم لانتاج سيارة كهربائية والذي تستثمر فيه أربعة مليارات يورو (٥,٣ مليار دولار) بالتعاون مع نيسان.

من جانبه قال وزير الصناعة الفرنسي اريك بيسون أن مصطلح "الحرب الاقتصادية" هو توصيف مناسب.

وقال ايان بريمر رئيس مجموعة أوراسيا لاستشارات المخاطر السياسية "ما تراه هو تغير في طبيعة ما تعنيه الحرب في حد ذاتها .. لن تكون مسألة قنابل وصواريخ وانما حرب شبكات وتجسس صناعي وصراعات اقتصادية يمكن التنصل منها. ستكون هذه بيئة صعبة بشكل خاص للشركات الغربية."

وهو يعتقد أن هذا سيدفع الشركات الغربية في نهاية المطاف لبناء علاقات أوثق مع الحكومات طلبا للحماية في مواجهة صعود قوى "رأسمالية الدولة" مثل الصين وروسيا.

ورينو ليست القضية المشتبه بها الوحيدة بأي حال. فالبرقيات الامريكية التي كشفها ويكيليكس تظهر دبلوماسيين يلقون باللوم على الصين في اختراق أنظمة جوجل الذي حدا بعملاق الانترنت الى الخروج لفترة وجيزة من البر الصيني.

كما يشتبه بعض المحللين في أن سرقة المعلومات ربما تساعد الصين على سد الفجوة التكنولوجية بسرعة أكبر من المتوقع مع قيامها ببناء "مقاتلة شبح" لمنافسة الطائرة اف-٢٢ التي تنتجها شركة لوكهيد مارتن. وأظهرت صور نشرها عدد من مواقع الانترنت الاسبوع الماضي ما بدا أنه نموذج صيني عامل للمقاتلة الشبح رغم قول الولايات المتحدة ان الصين تحتاج لسنوات قبل أن تملك نموذجا عاملا حقيقيا.

لكن تجسس الشركات المدعوم حكوميا ليس شيئا جديدا. وقد اتهمت فرنسا نفسها مرارا بالقيام بنفس الشيء بما في ذلك مزاعم بزرع أجهزة تنصت في مقاعد درجة رجال الاعمال على متن طائرات ايرفرانس في السبعينيات والثمانينيات. لكن صعود القوى الناشئة يسرع ذلك الاتجاه على ما يبدو.

ويتزامن ذلك مع المواجهة المستمرة بين الاقتصادات الناشئة والمتقدمة بشأن قوة العملات في ظل ارتفاع أسعار الغذاء الى مستويات قياسية وتحرك النفط مجددا صوب سعر ١٠٠ دولار للبرميل جراء تنامي الطلب على الموارد الطبيعية.

وتتصاعد المنافسة على الموارد بين القوى الرئيسية. وتقوم الصين - وبدرجة أقل قوى ناشئة أخرى مثل روسيا والهند وماليزيا والبرازيل - بالتوسع في افريقيا على نحو خاص.

وتقول بكين أيضا انها ستقلص حصص تصدير معادنها النادرة المهمة في كثير من الصناعات التكنولوجية والالكترونية مما أوقد شرارة سباق عالمي بحثا عن مصادر جديدة. وتنتج الصين نحو ٩٧ بالمئة من بعض أكثر العناصر ندرة في العالم وقد دفع خفض الصادرات أسهم المنتجين في أماكن أخرى الى الارتفاع بحدة.

وفي حين أن القطاع الخاص والحكومات ووكالات المخابرات تكون وثيقة الصلة لدرجة التداخل فيما بينها في دول رأسمالية الدولة مثل الصين وروسيا فانها تكون أكثر انفصالا في الدول الغربية.

وقال نيكولاس جفوسديف أستاذ الامن القومي بالكلية البحرية في رود أيلاند " هناك مزيد من الاهتمام بالضرر الاقتصادي اللاحق بالامن القومي لكن ثمة نوعا من الانفصال بين الحكومة الامريكية والقطاع الخاص.

"الافتراض مازال قائما بأن الحكومة تتولى 'الدفاع' والقطاع الخاص يتولى 'الاقتصاد'."

ويقول اخرون انه في حين أن صعود قوى اقتصادية جديدة سيجعل وكالات المخابرات تولي هذه القوى بعض الاهتمام فان الجهد الرئيسي سيظل منصبا على الحيلولة دون هجمات يشنها متشددون لا شؤون الشركات.

وقال مسؤول كبير سابق بالمخابرات البريطانية مشترطا عدم كشف هويته "أشك في أن يصبح هذا الامر أولوية للوكالات البريطانية عدا ما يتعلق بشؤون الدفاع.

"تقليديا بريطانيا ليست دولة راعية للشركات ومن المرجح ألا يكون هناك ميل كبير للقيام بعمل القطاع الخاص نيابة عنه. من الصعب أن نتحدث عن دول غربية أخرى لانها مسألة فلسفة سياسية أكثر منها مسألة قدرات .. تجسس الشركات يقع في الجانب السهل من النطاق الواسع."

وتظهر قضية ويكيليكس التي يزعم فيها أن جنديا صغيرا بالجيش الامريكي استطاع تسريب كل سجلات حربي العراق وأفغانستان اضافة الى أكثر من ٢٥٠ ألف برقية دبلوماسية كيف أن عصر المعلومات يجعل سرقة بيانات سرية ضخمة أسهل ولاسيما اذا كان لك مصدر داخلي.

ويعتقد صندوق "ايمرجنت لادارة الاصول" وهو من أوائل الصناديق التي بدأت شراء أراض زراعية في افريقيا للاستفادة من ارتفاع أسعار الغذاء أن تصاعد التوترات سيفضي في نهاية المطاف الى حرب. وهو بصدد اطلاق صندوق جديد في وقت لاحق هذا العام لتعقب التصدعات السياسية

صندوق النقد يحث الولايات المتحدة على خفض العجز

واشنطن / وكالات

حذر مسؤول كبير بصندوق النقد الدولي من أنه يجب على الولايات المتحدة التحرك نحو خفض عجز الموازنة قريبا والا فستواجه تكلفة باهظة لخدمة ديونها مع ارتفاع أسعار الفائدة.

وقال جون ليبسكي النائب الاول للمدير العام للصندوق في كلمة بالمؤتمر السنوي لرابطة الاقتصادات الامريكية "الوقت ينفد .. من المهم وضع أساس لتعديل مالي جدير بالثقة في الاجل المتوسط."

وأشاد ليبسكي بالخطوات التي أخذها مسؤولو البنك المركزي والساسة الامريكيون في الاونة الاخيرة لدعم تعاف اقتصادي هش بسياسة نقدية وسياسات مالية تحفيزية. لكنه قال ان تلك الخطوات تقلل من فرص الولايات المتحدة في تحقيق اهداف خفض العجز الى النصف بحلول ٢٠١٣.

وأثارت الاجراءات التحفيزية النقدية والمالية جدلا. وأعلن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) في تشرين الثاني خطة شراء سندات بقيمة ٦٠٠ مليار دولار ما أثار احتجاجات منتقدين في الداخل والخارج قالوا انها ستضعف الدولار وتؤدي لزيادة كبيرة في التضخم.

ووافق الرئيس الامريكي باراك أوباما والكونجرس كانون الاول على حزمة ضريبية بقيمة ٨٥٨ مليار دولار تهدف لدعم النمو الاقتصادي لكن أسواق السندات عبرت عن قلقها من أن تؤدي الحزمة لاتساع عجز الميزانية البالغ ١,٣ تريليون دولار.

وقال ليبسكي انه بالرغم من أن اتخاذ اجراءات دعم مالي في المدى القريب قد يعوق النمو الاقتصادي وسيثير جدلا سياسيا فانه سوف يؤدي على المدى البعيد الى نمو أقوى.

وأضاف أن الخطر هو أن يدفع الوضع المالي الامريكي أسعار الفائدة طويلة الاجل للارتفاع مالم تتمكن من خفض العجز قريبا.

استثمار يرفع قيمة فيسبوك إلى 50 مليار دولار

واشنطن / وكالات

أشارت تقارير أولية إلى أن موقع "فيسبوك" للتواصل الاجتماعي، الذي بات الموقع الأول في العديد من دول العالم من حيث حجم الزوار، تلقى تمويلات و استثمارات تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار لقاء عشرة في المائة من حصصه، ما يجعل قيمة الموقع ٥٠ مليار دولار، أي أكثر من شبكات عملاقة مثل "ياهو" و"تايم ورنر" نفسها.

ولفتت التقارير التي لم تتمكن CNN من تأكيد صحتها بشكل مستقل، أن مصرف "غولدمان ساكس" قدم ٤٥٠ مليون دولار، بينما قدم مستثمر روسي لم يكشف عن اسمه مبلغ ٥٠ مليون دولار.

وقد رفض الناطقون باسم "فيسبوك" و"غولدمان ساكس" التعليق على هذه المعلومات التي قد تدفع الموقع الاجتماعي الشهير إلى السير بخيار طرح أسهم في البورصة.

ويسجل "فيسبوك" عوائد سنوية تتجاوز ملياري دولار، بينما لا يعمل لديه أكثر من ألفي شخص، ما يعني أن النسبة الأكبر من العوائد هي أرباح صافية. وتأتي هذه المعلومات بعد أسبوع من إشارة شركة "ميل" الروسية، التي تعتبر واحدة من أبرز داعمي الموقع والمشتركين فيه، إجراء طرح أولي في بورصة لندن. وتعتبر "ميل" أكبر شركات الانترنت في روسيا، ويقدر طرحها بقرابة خمسة مليارات دولار، وهي تمتلك عشرة في المائة من أسهم "فيسبوك."

ويعتبر الثري الروسي، علي شير عثمانوف، أكبر ملاك "ميل،" وهو شخصية معروفة باستثماراتها المتنوعة، وخاصة منذ أن أصبح ثاني أكبر المساهمي في نادي أرسنال الإنجليزي.

يذكر أن موقع "فيسبوك" يضم مئات ملايين المشتركين، وهو ينافس بصورة جدية موقع محرك البحث الشهير "غوغل دوت كوم" ليصبح أكثر المواقع الأمريكية زيارة، ما يؤشر إلى تحول في طرق البحث عبر الإنترنت، غير أنه لم يتحول إلا الربحية إلا في الأشهر الأخيرة.

الاقتصادي | العدد (2009)السنة الثامنة -الثلاثاء (11) كانون الثاني 2011

مدير عام صندوق الإسكان لـ(المدى الاقتصادي):

مساهمتنا لا تتعدى نسبة 1 % من أزمة السكن بسبب ضعف التخصيصات المالية

يمثل صندوق الاسكان إحدى المؤسسات التمويلية في هذا القطاع لمشاريع كبرى فضلا عن مهمة الاقراض الفردي.

وبحكم معطيات الواقع لم يعمل هذا الصندوق على المساهمة الفعلية والجادة في التصدي الحقيقي لازمة السكن المتفاقمة، ما جعل وجوده هامشياً من دون تأثير واضح في المشهد الاسكاني.

(المدى الاقتصادي) حاورت المدير العام لصندوق الاسكان خيري فاضل حول الدور المتواضع لهذه المؤسسة والعراقيل التي تعتري سير عملها.

حوار/ ليث محمد رضا

×لماذا لم تضطلعوا بتمويل مشاريع إسكانية كبرى، وما الاختلاف بين عملكم والمصرف العقاري؟

-الصندوق ليس مصرفاً إذ ان واجبنا الاساسي تمويل مشاريع مجمعات سكنية كبيرة، ومن المؤكد ان تمويل مشروع بناء ألف وحدة سكنية بإضبارة واحدة ومن خلال شركة واحدة أفضل بكثير من ألف مشروع لبناء وحدات فردية من خلال الإقراض الفردي، كما ان إقراض الوحدات الفردية هو هدف ثانوي للصندوق اذ ارتأت الدولة ان تقرض الموظفين والمتقاعدين من ذوي الدخل المحدود، لكننا بدأنا بالإقراض الفردي من اجل تشغيل كادر الصندوق، ونحن نعمل كمصرف عقاري ونمارس دورنا الثانوي، من اجل ان يستمر الصندوق في العمل وبناء قاعدة رصينة، لكي نكون جاهزين للقيام بدورنا الاساسي عندما تتوفر البيئة التشريعية معززةً برأس المال اذ سيكون الهيكل التنظيمي والكادر البشري جاهزين بعد ان تم إعداد

البناية، وعندها سيكون الاقراض الفردي جزءاً بسيطاً من عملنا وليس العمل الاساسي.

×هل ان تخصيصاتكم كفيلة بالتعامل مع المقترضين؟

-نحن الآن في طور الاقراض الفردي، فالتخصيصات المالية منذ تأسيس الصندوق هي ٣٠٠ مليار دينار عراقي حيث مكنتنا من الاستمرار في منح القروض منذ شهر آذار ٢٠٠٥ اي خلال السنوات الخمس الماضية وبلغ عدد المقترضين ١٤ ألف مقترض منحوا ٢٥ مليون دينار داخل بغداد وعشرين مليون دينار في المحافظات وثمانية عشر مليوناً في الاقضية والنواحي، ومازال لدينا رأس مال يكفل الاستمرار في منح القروض لسنتين من بقايا المبلغ الذي اسس عليه الصندوق، ونحن نعمل على تعزيز المبلغ من حيث الإقراض الفردي، وخلال خمس سنوات اعطينا قروضاً لـ١٤ ألف مقترض من اصل مليونين وثماني مئة وحدة سكنية اي اقل من ١٪ من الازمة، فما قمنا به افضل من لا شيء لكنه بعيد جداً عن حل الازمة فأكثر من ٩٩٪ من الازمة مازال قائماً ، ومن الجدير بالذكر ان إقراض الوحدات السكنية الفردية لم يكن الهدف الاساسي من انشاء صندوق الاسكان، لاننا لا نحتاج لمؤسسة تعمل كبديل للمصرف العقاري فهدفنا في التأسيس اقراض مشاريع اسكان كبيرة كإقراض مستثمرين والدخول في شراكات من اجل بناء وحدات بشكل مجمعات سكنية وهذا يحتاج قانوناً تفصيلياً، ويجب ان تعاد صياغة قانون الصندوق لكي يعطي من المرونة والتفصيل ما يكفل التعامل مع المشاريع.

الصندوق دائرة فتية أسست بقانون ضعيف يفتقر الى التفصيل في تأدية الاهداف التي أسس من اجلها وقد عملنا خلال 2010 على وفق خطة تم تحقيقها بزيادة 10 % بنمو 25 % عن عام 2009، وخطة عام 2010 تضم فصلاً كبيراً بين اعادة دراسة القانون والتشريع الجديد للصندوق واعادة التمويل كأهم فصل في خطة عام 2011 اضافة الى الاستمرار على وتيرة واحدة في الانجاز خلال عام ٢٠١٠، كما ان الصندوق بعد صدور السياسة الوطنية للاسكان يترتب عليه كمؤسسة تمويلية ان يسند هذه السياسة

×ماذا عن الإطار القانوني لعمل صندوق الإسكان؟

-الصندوق دائرة فتية أسست بقانون ضعيف يفتقر الى التفصيل في تأدية الاهداف التي أسس من اجلها وقد عملنا خلال ٢٠١٠ على وفق خطة تم تحقيقها بزيادة ١٠٪ بنمو ٢٥٪ عن عام ٢٠٠٩، وخطة عام ٢٠١٠ تضم فصلاً كبيراً بين اعادة دراسة القانون والتشريع الجديد للصندوق واعادة التمويل كأهم فصل في خطة عام ٢٠١١ اضافة الى الاستمرار على وتيرة واحدة في الانجاز خلال عام ٢٠١٠، كما ان الصندوق بعد صدور السياسة الوطنية للاسكان يترتب عليه كمؤسسة تمويلية ان يسند هذه السياسة، وبعد ان عرف توجه الدولة في حل ازمة السكن قمنا بدراسة مقتضبة حول ستراتيجية الصندوق في دعم سياسة الاسكان، لكن القانون الذي نعمل به يخلو من التفصيل ونحن نحتاج للتفصيل بأن يعطينا مرونة في دعم سياسة الاسكان الوطنية، والآن نعمل عليه ضمن خطة ٢٠١١ لإصدار تشريع يضمن اعادة تشريع تفصيلي للصندوق يدعم سياسة الاسكان الوطنية المقرة من قبل الدولة اضافة الى اعادة تمويل الصندوق لكي يدعم الستراتيجية الجديدة، وهذه القضايا تأخذ حيزاً كبيراً من خطة ٢٠١١ وما تبقى من الخطة هو الاستمرار بعملية الاقراض فردي، والقانون نص على ان الهدف من تأسيس الصندوق هو دعم ذوي الدخل المحدود والاقراض الفردي والتعليمات والضوابط التي وضعت لتحديد المشمولين من موظفي الدولة الذين لديهم خدمة اكثر من خمس سنوات والمتقاعدين ذوي الاعمار اقل من ٧٠ سنة ونحن الآن مستمرون بالاقتراض.

×ما المشاريع المقدمة لكم وهل انتم مستعدون للعمل فيما لو أنجز القانون؟

-نحن غير قادرين على تقبل مشاريع دون إطار قانوني يسمح لنا بالاعلان عن منح قروض لتمويل مشاريع اسكانية للراغبين من القطاع الخاص، ففي ذلك الحين ستأتي الشركات وتقدم مشاريعها وفق الضوابط المتوفرة في الصندوق.

×لماذا لم تعملوا على استحداث مؤسسات تعيد تمويلكم؟

-ليس بإمكاننا انشاء مؤسسات للتمويل لكن لدينا قنوات للتمويل وفق الضوابط التي وضعها القانون الذي حدد وسائل تعزيز رأس المال وهي عدة وسائل لكن لايمكن ان نجلب المال ونحتكره دون ان يستثمر، فالمشكلة اننا غير قادرين على اقراض اي شركة وطنية او اجنبية فنحن نحتاج للصلاحيات التي نقوم من خلالها بالاقراض من خلال تشريع جديد، أما بخصوص رأس المال فهو في المرحلة الثانية فمن الممكن استحصال قرض من مصرفي الرشيد والرافدين مقداره ترليون لكل منهما وبفائدة ٢٪ ونحن نمنح بفائدة ٥٪ فمتى ما أقر قانون للصندوق فإن السلطة التنفيذية سيكون من واجبها إعادة التمويل.

×ما حجم رأس مال الصندوق وهل يتناسب وحجم أزمة السكن؟

-الصندوق أسس على ثلاث مئة مليار دينار وقد صرفنا مئتين وعشرة مليارات فالمتبقي تسعون مليار اضافة الى المتحصل من السنين الماضية بحدود خمسين مليار دينار، وبإمكاننا القول ان ما لدينا مايكفي لتشغيل الصندوق سنة ونصف سنة اخرى على ذات الطريقة بخصوص بناء الوحدات الفردية.

×هل هناك تنسيق معكم بشأن المشاريع الإسكانية؟

-ليس من تنسيق لان المشاريع التي احيلت واعلنت ووقعت من قبل هيئة الاستثمار ذات القانون المضطرب كما هو الحال في قانون صندوق الاسكان اذ وجد لضرورة لكنه غير واضح المعالم وقد عدل قانون الاستثمار في ما يتعلق بتمليك الارض، إلا ان هذا القانون غير واضح في التعامل مع قطاعات الدولة وشكل علاقة هيئة الاستثمار مع وزارة المالية او مع التجارة والبلديات وصندوق الاسكان كوزارة اعمار فكيفية تنظيم العلاقة غير واضحة، ولحد الآن لا يوجد اي فعالية او تنسيق فقد تم اعداد سياسة الاسكان الوطنية التي ثبتت حجم الحاجة الفعلية والنمو الفعلي السنوي، وقد تم اعدادها من وزارتي التخطيط والاعمار والامم المتحدة، حيث استغرق العمل في هذه السياسة ست سنوات وعندما اعلنت كان في معرضها واجبات لامانة بغداد مثلاً في تهيئة الاراضي السكنية، ونحن مسؤولون عن الجانب التمويلي للمشاريع الهادفة لحل ازمة السكن، وقد اجرينا دراسة حددنا فيها ستراتيجية الصندوق في حل ازمة السكن، والآن توجد لجنة عليا برئاسة وزير الاسكان والاعمار وعضوية الامين العام لمجلس الوزراء وممثلين عن الوزارات، وهذه اللجنة ينبغي ان تعمل لحل ازمة السكن وتوحيد الرؤى والطاقات المرتبطة مع بعضها في الوزارات كافة من خلال جمع الحلقات مع بعضها من اجل انجاز الاهداف.

×ماذا عن ضوابطكم للإقراض الفردي؟

-نحن نعمل على ضوابط عجز المصرف العقاري الذي يبلغ عمره ٤٥ سنة عن تنفيذها ونحن نعمل بنظام منظم ودقيق ومفصل بحيث المعاملة التي تستغرق السنتين في المصرف العقاري لا تتجاوز الشهر لدينا.

×ثمة من يطعن ببعض ضوابطكم للإقراض الفردي كشرط المالك الواحد فهل هذا صحيح؟

-هذا يتعلق بأصل القانون الذي ينص على ان يكون المستفيد يمتلك عقاراً على وجه الاستقلال وطالما لم يغير القانون فنحن نعمل به.

×ماذا عن الفساد المالي والإداري الموجود في صندوق الإسكان؟

-الصندوق يعتبر من افضل الدوائر من حيث نزاهة موظفيه حتى قبل مجيئي وبعد تسنمي المسؤولية عملت على خلق ضوابط لمنع الفساد الاداري، إذ ان اي مراجع بإمكانه وبكل سهولة ان يصل للمدير العام، وانهيت الصلاحيات التي تجعل الموظف يجتهد بمن فيهم المدير العام فأصبح العمل يدار بشكل مؤسساتي وفقاً للضوابط الواضحة لكي لا يبقى سبباً لاعطاء الرشوة وفي بعض المواضيع التي احيلت إلي لكنها من صلاحيات المدير العام اجبتهم بأن هذه الصلاحيات رفعت والعمل يتم وفق الضوابط، والصرف حصراً بيد المدير العام او والوكيل، لان الفساد يحصل عند وجود لجان تقرر المنح من عدمه وقد استبدلناها بضوابط واضحة.

الاقتصادي | العدد (2009)السنة الثامنة -الثلاثاء (11) كانون الثاني 2011

مدير عام التنمية الصناعية لـ(المدى الاقتصادي):

نسعى إلى بناء قاعدة صناعية وطنية رصينة في ظل التراجع الحالي

تعد من المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع مجمل المشاريع الصناعية للقطاع الخاص فضلا عن تقديم الدعم المالي ومنحه الإجازة المطلوبة، ما يجعل دورها مهماً في تحقيق التطور الصناعي والتنموي والاستثماري.

(المدى الاقتصادي) حاورت مدير عام التنمية الصناعية عباس نصر الله محان لتسليط الضوء على هذه المهام وغيرها عبر الحوار الآتي:

نتطلع إلى خلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار وتطوير القطاع الصناعي ونقل وسائل التكنولوجيا الحديثة إليه..

عباس نصر الله محان

إنشاء وحدة لتطوير الاستثمار تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز الصناعات المحلية وتوفير فرص عمل للعاطلين..

حوار/ علي الكاتب

×ان القطاع الصناعي بشقيه الحكومي والخاص تراجع بشكل لافت للنظر، فما هي خططكم ومقترحاتكم للنهوض بالواقع الصناعي خاصة ان العراق يمتلك مقومات الصناعة الناهضة؟

-لقد تقدمنا بحزمة الاجراءات الواجب اتخاذها بهدف النهوض بالقطاع الصناعي الخاص وتطويره للقيام بدوره الحقيقي وممارسة دوره المطلوب والمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، والتي تتمثل في توفير مصادر التمويل وبشروط ميسرة واعادة بناء المجمعات الصناعية الحالية وأخرى جديدة في بغداد والمحافظات وتأهيل البنى التحتية بشكل متكامل وانشاء مجمعات ومدن صناعية أنموذجية في البلاد، مع الاخذ بنظر الاعتبار خلال تخصيص ميزانية لتلك المشاريع،كما يتطلب ذلك وضع السياسات والتشريعات الخاصة بمنع التدفق العشوائي للسلع والبضائع من خارج العراق والاستيراد غير المنضبط من خلال تفعيل دور الجهات الرقابية، كالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والهيئة العامة للكمارك والرقابة الصحية ودوائر الامن الاقتصادي،وكذلك تشريع وتنفيذ قوانين ذات الصلة بالموضوع.

– وكحلول سريعة نرى من الضروري إمداد تلك المجمعات الصناعية بالطاقة الكهربائية وكذلك استثناؤها من القطع المبرمج خاصة خلال ساعات العمل اليومية على اقل تقدير،بهدف دعم القطاع الصناعي وتخفيف بعض العبء عنه وتحقيق الهدف العام من وراء ذلك وهو النهوض بواقعه ليأخذ مكانته الحقيقية من جديد.

×ما أسباب تراجع الصناعات المحلية؟

-القطاع الصناعي بشكل خاص تعرض لنكسات متعددة ابتدأت بقرارات التأميم في بداية العقد السبعيني من القرن الماضي مرورا بالحرب العراقية الايرانية في ثمانينات القرن ذاته وفرض العقوبات الاقتصادية في تسعينيات القرن العشرين، وانتهاءً بالظروف الصعبة التي تلت سقوط النظام السابق والتي ادت الى تدهور قطاع الصناعات بشكل كبير.

وبناء على ما تقدم تبنينا مشروع قانون السماح للمستثمر الاجنبي للاستثمار في القطاع الصناعي،اضافة الى القانون الحالي،والسماح بزيادة الاعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل،والمديرية معنية بذلك من خلال متابعة المشروع الصناعي في العراق ودور القطاع الخاص فيه ابتداءً من منح الاجازة لممارسة مشروعه الصناعي المطلوب،مرورا بالتشغيل والتنفيذ بعد استحصال شهادة التأسيس والعمل ضمن النطاق التجاري والاستمرار بذلك طيلة عمر المشروع بالتنسيق مع الجهات القطاعية الاخرى ذات الصلة بالموضوع والتي لها علاقة بانشاء وتشغيل القطاع الصناعي مثل الدوائر البلدية وعقارات الدولة لتخصيص الارض المناسبة لإقامة المشروع الصناعي ودوائر البيئة والوحدات الادارية الخاصة لمطابقة المشروع الصناعي للشروط الواجب توفرها مع دوائر الكتّاب العدول لتسجيل المشروع باسم صاحبه والتوثيق في ما مع الدوائر الصحية في ما يخص الصناعات الغذائية والكيمياوية مع وزارات الدولة الاخرى فيما يتعلق بتجهيز المشاريع الصناعية المجازة بمتطلبات عملها وتجهيزها بالمواد الاولية ومساعدتها في ذلك في حال توفرها لدى الجهات الحكومية على سبيل المثال تقوم دوائر وزارة النفط بتجهيز المحروقات لاصحاب المشاريع الصناعية للصناعات البلاستيكية وكذا الحال بتجهيز مواد البتروكيمياويات وتجهيز مادة الامونيا لمعامل الثلج ايضا.

×ما النشاطات الأخرى التي تضطلعون بها في التنمية الصناعية؟

-تعد مديرية التنمية الصناعية التي تأسست بدايات القرن الماضي بموجب القانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ الجهة القطاعية المشرفة على القطاع الخاص والمختلط والواجهة الرئيسة التي تقوم الدولة من خلالها بتنفيذ احكام قانون الاستثمار الصناعي ٢٠ لسنة ١٩٩٨،ولقد سميت سابقا بشعبة المعامل بهدف تشجيع الاستثمار لترتبط بعد ذلك بوزارة الاقتصاد،ثم مديرية الصناعة العامة بموجب القانون ١٨ لسنة ١٩٥٧ والذي نظم تاسيس المشاريع الصناعية وكيفية منحها من قبل وزير الاقتصاد آنذاك، وثم مديرية الصناعة الاهلية العامة في سنة ١٩٥٩ حيث تحولت مسؤولياتها الى وزارة الصناعة والمعادن، لتتغير بعد ذلك تسميتها الى مديرية التنمية الصناعية العامة في سنة ١٩٧٠ ومن ثم تشكلت المؤسسة العامة للتنمية الصناعية في سنة ١٩٧٣ بموجب القانون ١٣٤ والتي شملت المديرية العامة للمصرف الصناعي والمديرية العامة للتعاونيات والجمعيات الصناعية اضافة الى مديرية التنظيم والمساعدات العامة،وفي سنة ١٩٨٧ استقرت تسميتها بـ(المديرية العامة للتنمية الصناعية)ولحد الآن، وهي لاتزال تعمل بذات الجهد والهمة في خدمة هذا البلد الحبيب،ومن اهم القوانين التي عملت بها المديرية قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وهو قانون للاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط،وتوالت بعد ذلك القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص الصناعي المحلي تحديدا بسبب انعدام وجود المستثمر الاجنبي في وقته.

– والمديرية لها عدة اهداف تسعى الى تحقيقها ومن اهمها بناء قاعدة صناعية رصينة ومتطورة في العراق تعتمد على سلامة البيئة وتقديم افضل الخدمات للمستثمرين وكذلك تقديم المشورة والدعم المطلوب لإنجاح مشاريعهم وضمان ديمومتها،وكذلك من جملة مهامها رعاية المشاريع الصناعية من خلال التوصيات التي ترفعها لتجهيز المواد الاولية والوقود اللازمين لتشغيل تلك المشاريع،وتوفير الدعم للمشاريع

الصناعية من خلال إتاحة الفرصة للحصول على قطع الاراضي الصناعية في عموم المحافظات بالمساحات المطلوبة والمواقع المناسبة على وفق التحديدات البيئية، ومتابعة تلك المشاريع عبر الكشوفات الميدانية التي تقوم بها كوادر المديرية الهندسية والفنية والادارية، والقيام بإجراءات معاملات نقل الملكية للمشاريع التي يرغب اصحابها بنقل ملكيتها او تحويلها الى شركات، والتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتقديم الدعم للمشاريع الصناعية في القطاع الصناعي الخاص والمختلط من خلال منحهم التخويلات المطلوبة لضمان استمرار عمل مشاريعهم وتقديم افضل الخدمات التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني، وكذلك تقديم الدعم المالي من خلال اتاحة الفرص لحصول المشاريع الصناعية على القروض الميسرة،واعداد الدراسات والبحوث ووضع الخطط استراتيجية التي من شأنها تطوير القطاع الخاص والارتقاء بواقع الصناعة المحلية،وكذلك الاعفاءات والامتيازات لشمول المشاريع الصناعية القائمة قبل نفاذ القانون بالاعفاء من جميع الضرائب والرسوم (عدا ضريبة الدخل) ولمدة خمس سنوات بدءاً من تاريخ نفاذ القانون بما فيها حصة العمال بالوقت الذي يشمل المشاريع المقامة بعد نفاذه للاعفاء المذكور لمدة ١٠ سنوات، واعفاء المشاريع من ارباح ضريبة الدخل بنسبة لا تتجاوز الـ(٢٥٪) من مجموع ارباحه السنوية، على ان يتم توظيف تلك الاحتياطات في تطوير المشروع وتوسيعه قبل مرور خمس سنوات على تاريخ تخصيصها للأغراض المذكورة،كما تتمتع مشاريع الصناعات الستراتيجية ذات الطبيعة الخاصة (مشاريع الصناعات التمويلية الثقيلة كإنتاج البتروكيماويات الاساسية وصناعة الورق والعجينة الورقية وانتاج المعادن والآليات والمكائن والقوالب المتطورة)، وكذلك المشاريع المقامة لأغراض التصدير المعتمدة على المواد الاولية المحلية والمشاريع التي تسهم في نقل وسائل التكنولوجيا الحديثة الى العراق بإعفاء إضافي يحدد على وفق كل حالة،وشملت المادة (٩) من القانون المذكور الاجراءات الكفيلة لتخصيص اراض ضمن الموقع الصناعي من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتأجيرها طيلة فترة النفاذ لاجازة التأسيس وكذلك السماح باقامة المشاريع على اراض زراعية سواء كانت ملكا صرفا او لاصحاب حق التصرف التي تتوافر فيها الشروط البيئية المطلوبة وغير الضارة على الصحة العامة،في حين شملت المادة الحادية عشرة من القانون مكائن التوسيع والتطوير والاراضي والابنية المطلوبة لها للاعفاءات والامتيازات الواردة في هذا القانون لمدة خمس سنوات من تاريخ المباشرة الفعلية في المشروع،كما اعفى القانون بموجب المادة (١٧) منه استيرادات المشروع من مكائن ومعدات ومواد اولية ومستلزمات التشغيل من شرط الحصول على اجازة الاستيراد.

×وماذا عن ضوابط منح إجازة التأسيس؟

-ان قانون الاستثمار الصناعي جاء بشروط ميسرة وسهلة للقطاع الخاص والمستثمرين ومنها ان اجازة التأسيس تمنح للمستثمر خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب وله الحق في اختيار نوع الصناعة وحجمها ومكانها وعدد المكائن والمعدات من اجل ايجاد خطوط انتاجية متكاملة وصالحة لإنتاج يطابق المواصفات القياسية العراقية، ومنحه الحرية الكاملة في اختيار موقع المشروع في اي محافظة بما فيها محافظة بغداد ضمن المناطق الصناعية حيث حددت سنة واحدة للمباشرة وثلاث سنوات لإكمال التأسيس،والضوابط هي ان يكون المستثمر عراقي الجنسية ممن اكمل الثامنة عشرة من عمره مع استثناء شرط العمر عند انتقال الملكية بالارث،وتحقيقا للاهداف والاسباب الموجبة لإصدار قانون الاستثمار الصناعي دأبت المديرية على اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتسهيل اجراءات الحصول على اجازات تأسيس وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي،اذ تميزت الفترة منذ بدء تنفيذ القانون المذكور باصدار عدد من موافقات التأسيس بما يضاهي ما تم اصداره في ظل القوانين السابقة.

×ما هي معايير الجودة لمشاريع التنمية الصناعية؟

-المشاريع المنفذة يقوم بها القطاع الخاص تقريبا،ونحن في المديرية نقوم بإجراءات الرقابة من اجل تنفيذ تلك المشاريع بأفضل صورة ومواكبة التطورات العالمية التي تحدث في مجالات الصناعة،فضلا عن توفير المتطلبات وافضل الخدمات للمستثمر العراقي،وهناك مشروع ننفذه ونسعى من خلاله للحصول على شهادة الايزو ولقد وصلنا الى مستويات متقدمة وجيدة فيه وكذلك مشروع (أتمتة) استخدام الحاسوب والمكننة في مجالات عمل المديرية وكوادرها، إذ هناك عدة عقود مع الوزارة في هذا المجال بهدف تحقيق الاختصار في الجهد والوقت في آن واحد

المشاريع المنفذة يقوم بها القطاع الخاص تقريبا،ونحن في المديرية نقوم بإجراءات الرقابة من اجل تنفيذ تلك المشاريع بأفضل صورة ومواكبة التطورات العالمية التي تحدث في مجالات الصناعة،فضلا عن توفير المتطلبات وافضل الخدمات للمستثمر العراقي،وهناك مشروع ننفذه ونسعى من خلاله للحصول على شهادة الايزو ولقد وصلنا الى مستويات متقدمة وجيدة فيه وكذلك مشروع (أتمتة) استخدام الحاسوب والمكننة في مجالات عمل المديرية وكوادرها

لانجاز المعاملات إلكترونياً،وكذلك ضمن نشاطاتنا استحداث برنامج النافذة الواحدة مع الجهات الحكومية الاخرى من اجل تسهيل استحصال الموافقات للمشروع الصناعي بما يؤمن ايجاد نوع من المناخ الاستثماري واجواء من المنافسة بين المستثمرين وخلق البيئة الجاذبة للاستثمار.

×ما هي إجراءاتكم للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي؟

-اتخذت المديرية عدة اجراءات داخلية للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي المستشري في دوائر الدولة،وهو موضوع في غاية الاهمية في مديريتنا التي يتعلق عملها بشريحة واسعة من المواطنين، من خلال الوسائل المتاحة لديها ومنها الارشاد والتوعية ومحاسبة المقصرين والمسيئين واتخاذ الاجراءات الرادعة بحقهم في حال ثبوت إدانتهم،وكذلك توفير اجواء ملائمة للتعامل مع المواطنين ومنها تهيئة قاعة مؤثثة ومتكاملة لاستقبال المواطنين وتسلم طلباتهم وتزويدهم ببطاقة مراجعة تتضمن معلومات متكاملة عن الطلبات المقدمة وتاريخ التقديم والمراجعة لتسلم النتيجة،وكذلك تخصيص خطوط هاتفية للرد على استفسارات المواطنين،اضافة الى البريد الالكتروني للمديرية،حيث بإمكان المواطن الاستفسار عن معاملته من خلال البريد الالكتروني للمديرية،وكذلك استحدثت المديرية برنامجاً حاسوبياً خاصاً لمتابعة معاملات المواطنين وطلباتهم ونعمل على ادخاله للموقع الالكتروني للمديرية لربطه بشبكة حاسوبية تمكن المواطن من خلالها الاطلاع على مراحل سير معاملته من خلال موقع المديرية الالكتروني على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

×ما هي تطلعاتكم لخلق مناخ استثماري أمثل؟

-من اهم تطلعاتنا خلق مناخ استثماري لجذب المستثمرين من خلال الاشراف والتنظيم ولعب دور مهم في تنمية القطاع الصناعي الخاص،وتطوير القطاع الصناعي وزيادة القيمة المضافة من خلال الروابط القوية ونقل وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تهدف الى تعزيز المنافسة في القطاع المذكور، وإنشاء مناطق صناعية متطورة تستخدم وسائل للتكنولوجيا الحديثة في عموم المحافظات من اجل دعم الصناعة المحلية وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة، وكذلك ايجاد وحدة تطوير الاستثمار التي تهدف الى الاسراع في النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية والخارجية في قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها توفير آفاق واسعة للعمل وبناء القدرات الذهنية لرجال الاعمال الطموحين،وكذلك الارتقاء بالمشاريع الصناعية والمشاركة بوضع المسودات للقوانين والتشريعات التي تحكم فعاليات القطاع الصناعي الخاص او تلك التي تحكم الاستثمارات الاجنبية.

الاقتصادي | العدد (2009)السنة الثامنة -الثلاثاء (11)
كانون الثاني 2011

شكلت دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة محطة ادارية وفنية مهمة في عجلة المسار التنموي والاقتصادي، حيث تكمن اهميتها في جدلية الشركات العاملة ضمن مديات القطاع الخاص، ماجعلها مثار لغط المتعاملين من رجال اعمال واصحاب شركات وقانونيين. (المدى الاقتصادي) بحثت اسباب عدم مواءمة الاداء لمتطلبات المرحلة التنموية والاستثمارية في البلد عبر التحقيق الآتي:

تحقيق/ ليث محمد رضا

دائرة تسجيل الشركات

بين مطرقة الإجراءات العقيمة وسندان التوجه الاستثماري والتنموي

تعقيدات وكوارث!

تعقيدات ظروف الدخول الى دائرة تسجيل الشركات والتي تسبب زحام المراجعين عند الباب، حيث لاحظت (المدى الاقتصادي) منع المراجعين من دخول الدائرة، وبعد دخولنا الدائرة مباشرة أشارت لنا احدى الموظفات للدخول في الغرفة المجاورة عسى ان نجد حلاً للكارثة الموجودة على حد قولها وحين دخلنا تلك الغرفة فوجئنا بمنظر الاضابير والملفات على الارض والمبعثرة في الرفوف وداخل العلب الكارتونية، وحين سألنا عن ماهية تلك الاوراق المهملة كالنفيات قيل لنا انها غرفة التوثيق، حينها ذهلنا ونحن نتخيل حجم الكارثة عندما تعامل ملفات الشركات بمختلف انواعها وتخصصها كالنفايات دون اشارات او ارقـام في بلـد يسعى لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال نشاط تلك الشركات، حينها اخرجنا الكاميرا للتصوير اذ دخل علينا مجموعة من الموظفين طلبوا منا مغادرة غرفة الاضابير بأسرع وقت والامتناع عن التصوير، وبعد الخروج من الغرفة تغيرت وجوه الموظفين الذين امتنعوا عن التحدث معنا وبدا كل منهم منهمكاً في عمله، وقالوا لنا انهم غير مخولين بالحديث، وقالوا ان الحديث ينبغي ان يتم مع المدير العام.

دفاع المدير العام

مدير عام دائـرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة خنساء اسكندر بدأت الحديث عن شركتها بالقول:ان ماينظم عمل الشركات حيثيات القانون ٢١ لسنة ١٩٩٧ وقانون الوكالات التجارية رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٠ وقانون

الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ ونظام الفروع والمكاتب الاجنبية وقانون الوكالات التجارية والشركات العربية والاجنبية.

وعن تسجيل الشركة قالت اسكندر: ان العملية بسيطة تتطلب حجز اسم تجاري في احدى الغرف التجارية وإيداع رأس المال في أحد المصارف المجازة في العراق وبراءة ذمة من الضرائب مع الوثائق الثبوتية للتأكد من عدم وجود حجز او مصادرة على المؤسس، وان نشاط الشركة ينظم من خلال عقد التأسيس وهذه الوثائق عندما تكون كاملة لاتتأخر الاجازة كثيراً ولا يحصل هذا الزخم في المعاملات.

وتوجد شركات بعد التأسيس تزيد رأس المال التشغيلي وتأتي بكتاب وصل من أحد المصارف بأنه رأس المال المودع ويؤيد الوصل من قبل مراقب الحسابات وتوجد شركات مخالفة احياناً لاتقدم الموازنة السنوية اضافة لباقي المعلومات فتغرم وفق القانون فمسجل الشركات لديه صلاحية قاضي جنح تمكنه من تغريم هذه الشركة، وهناك عملية بيع وشراء الاسهم، فمن لديه اسهم يريد بيعها عليه ان يأتي بموافقة من الضريبة، وان رأس المال مليون للشركات المحدود ومليونان للشركات المساهمة، وهو رأس المال عند التسجيل لكن عند العمل من حقك ان ترفع رأس المال، ويحضر مندوب الشركة عند المراجعة او محام لديه توكيل ونتحقق من صحة صدور الوكالة لان بعضها تكون مزورة.

وعن الشكاوى التي وردتنا بشأن تأخير انجاز المعاملات والتعقيد في الاجراءات قالت اسكندر: هناك زخم في المعاملات التي تتجاوز الـ ٦٠٠ معاملة صحة صدور من دوائر الدولة.

واضافت اسكندر: ان تأخير المعاملات ليس بسبب مسجل الشركات، ولكن بسبب النواقص أو وجود اخطاء، فمثلاً عند تعديل نشاط الشركة على سبيل المثال من تجارة عامة الى مقاولات او بيع الاسهم او تغيير المدير المفوض او تغيير الاسم التجاري في الشركة وكل حالة من تلك الحالات لهااجراءات معينة ويتم نقلها الى قسم من الاقسام وتتوزع المعاملة على الاقسام، فبيع الأسهم مثلاً يعد اجراء يحتاج الى توثيق من صحة بيع الاسهم وان لا تكون الوثائق وهمية لان البائع احياناً ينكر البيع والمشتري كذلك في بعض الاحيان في حالات من التزوير والتلاعب، فيطلب تقديم محضر يضم طلباً واحداً، حيث تردنا حالياً تسعة طلبات في محضر واحد وهي توزع على الاقسام اضافة الى تدقيق الغرامات المترتبة على الشركة منذ ٢٠٠٣ ولغاية الآن بسبب عدم تقديم الشركة للموازنة.

وبخصوص ماقاله بعض الخبراء في وصفهم لدائرة تسجيل الشركات بالمعرقل العملية الاستثمار والتنمية اجابت اسكندر: ان دائرة تسجيل الشركات لغاية ٢٠٠٣ تضم ثمانية آلاف شركة مسجلة ومنذ ٢٠٠٣ لغاية الآن تم تسجيل اكثر من خمسين الف شركة فأين عرقلة الاستثمار وسجلت اكثر من الف شركة اجنبية فأين عرقلة الاستثمار؟

واكدت اسكندر ان الشركات التي تتأخر معاملاتها هي ذو معاملات ناقصة قانونياً وقد تمت مفاتحة سوق العراق للاوراق المالية بالاجراءات وبالتالي فإن سوق الاوراق المالية هو الذي يلزمهم باستكمال الإجراء.

وفي سؤالنا عن السبب في عدم ادخال التكنلوجيا للتعجيل في انجاز المعاملات وتجاوز النقص في عدد الموظفين قالت اسكندر: ان الدائرة تستخدم التكنلوجيا وان ماشاهدناه من فوضى في غرفة الاضابير لا أهمية له اذ ان كل المعلومات موجودة على اجهزة الحاسوب، وطلبت عدم نشر الصور الخاصة بغرفة الاضابير.

وعن ما احتجاجات المراجعين والمحامين على منعهم من الدخول قالت اسكندر: يوجد قرار من الامانة العامة لمجلس الوزراء يمنع دخول المراجعين الى غرف الموظفين وهو قرار قطعي.

أما حالات الفساد المالي والاداري في الدائرة فقد نفتها اسكندر نفياً قاطعاً واكدت وجود تنسيق بين دائرتها وغرفة عمليات مكافحة الفساد والرشوة، بعد ذلك احالتنا اسكندر الى احد مدراء الشركة والشخصية الثانية من حيث الاهمية بعد المدير العام الذي بدأ اقل تجاوباً معنا من مديرته، حيث اخذنا الى غرفة انيقة مليئة بالحواسيب وقال انها غرفة التوثيق مؤكداً ان الغرفة المهملة التي دخلناها لاقيمة لها، ثم اكتفى بمنحنا ورقة وهي نبذة عن دائرته العتيدة، قبل ان نطلب منه عدد الشركات المسجلة في الدائرة فقال: لدينا ٤٧٩٤٨ شركة وطنية محدودة، ١٣٠ شركة بسيطة، ٤٦ شركة عراقية مساهمة مختلطة، و١٨٧ شركة عراقية مساهمة خاصة.

بعد ذلك انتقلنا الى غرفة استقبال المراجعين التي تحدثت لنا عنها المدير العام بعد ان مررنا بجمهور المراجعين حيث التقينا بالموظفة هناء محمد وزملائها العاملين في قاعة تسلم المعاملات وقالت: انها تتسلم المعاملات الخاصة بالتسجيل الجديد قبل ان تذهب للتوثيق وتتسلّم الاضابير.

المحامي والمعقب

التف جمع من المحامين الموجودين في الدائرة حولنا، وأخذوا يتحدثون عن مشاكلهم وكيف منعوا في الآونة الاخيرة من دخول الدائرة.

وقال احد المحامين الذي رفض ذكر اسمه: الدائرة تفضل المعقب على المحامي وهذا شيء غريب.

وأضاف: نحن محامون ونعرف القانون جيداً ونعي حقوقنا وواجباتنا، فأنا أدخل في اغلب مؤسسات الدولة دون مشكلة وقد دخلت في مكتب رئيس الوزراء فكيف لا ادخل في دائرة يدخلها المحامون في كل العالم.

وتابع: ان الدائرة تعاقب اي محام يقف بوجهها بمنعه من تبني اي معاملة دخلها.

فيما قال محام آخر: حجتهم في منعنا كانت كلمة حق اريد بها باطل اذ اتهموا المحامين بأن احدهم سرق اضبارة من داخل دائرة تسجيل الشركات وقالوا ان الحادثة حصلت في الشتاء لكن المفارقة انهم اثاروا القضية في الصيف اي بعد عدة أشهر على الحادثة ان صحت، ونحن نعلم ان منعنا من الدخول الى دائرة تسجيل الشركات هو لغاية في نفس يعقوب.

وتساءل عن فائدة عدم السماح للمحامين ممن دخلوا الدائرة للاقتصاد الوطني.

وقال احد الموظفين: سابقاً كان يسمح للمراجعين بدخول الشركة لحين ورود قرار منع دخول المراجعين إلا في حالات استثنائية.

الخبراء

الخبير الاقتصادي د.ستار البياتي: قال ان الروتين القاتل الموجود في العراق لغاية الآن مع الحلقات الزائدة في العمل الاداري اضافة لعدم خبرة الموظفين ووعيهم بأهمية عملهم للعملية التنموية، فمن المهم ان تكون ثمة شفافية فالمراجع لا يرى الامور بوضوح.

واضاف البياتي: قانون الاستثمار رقم"١٣"لسنة ٢٠٠٦ اكد اعتماد اسلوب النافذة الواحدة في منح اجازات المستثمرين واصحاب الشركات بعيداً عن مراجعة جميع الوزارات ويتعرض الى عمليات الفساد.

وتابع البياتي: الفترة المطلوبة لمنح اجازة للشركة من خلال الهيئة الوطنية للاستثمار وبأعترافها يستغرق ٤٥ يوماً، وهذه المدة في حسابات العصر تعتبر مؤشراً على عملية التنمية، في حين اصبحت الكثير من الدول تمنح الاجازات في اقل من هذه المدة وهذا التأخير ذو انعكسات سلبية، ونحن نحتاج الى الجدية والحرص في التعامل مع المستثمرين.

وتابع البياتي: نحتاج تعليمات تؤطر هذا الجهد الاداري في اسلوب يخدم العملية الادارية في العراق فنحتاج الى متابعة هذا الموضوع وتقليل العمل الاداري اذا كانت هناك حلقات فائضة.

فيما قال الخبير الاقتصادي عبد الحميد الحلي: ان حجم المسؤولية الملقاة على عاتق دائرة تسجيل الشركات لا تتلاءم مع الامكانات ولا القدرات الفنية، اضافة لآلية تنظيم استقبال العملاء وتجهيزات الوحدة الادارية.

حالات الفساد المالي والاداري في الدائرة نفتها اسكندر نفياً قاطعاً واكدت وجود تنسيق بين دائرتها وغرفة عمليات مكافحة الفساد والرشوة، بعد ذلك احالتنا اسكندر الى احد مدراء الشركة والشخصية الثانية من حيث الاهمية بعد المدير العام الذي بدأ اقل تجاوباً معنا من مديرته، حيث اخذنا الى غرفة انيقة مليئة بالحواسيب وقال انها غرفة التوثيق مؤكداً ان الغرفة المهملة التي دخلناها لاقيمة لها، ثم اكتفى بمنحنا ورقة وهي نبذة عن دائرته العتيدة،

واضاف الحلي: ان هذا سبب في تلكؤ العمل مما يدفع بالمواطن الى حالات الفساد الاداري من خلال القلة الفاسدة، حيث انه عندما يأتي مستثمر اجنبي او محلي يضطر الى الوقوف في شمس الصيف ومطر الشتاء واجراءات بيروقراطية عقيمة فضلاً عن الاستخدام الضعيف والمخجل للتكنولوجيا مؤكداً الحاجة الى التطوير والمتابعة.

مهمات الدائرة

أهم الاعمال التي تقوم بها دائرة تسجيل الشركات هي تأسيس الشركات الوطنية وإصدار شهاداتها والتصديق على محاضر اجتماعات الهيئات العامة للشركات الوطنية والتصديق على محاضر اجتماعات مجالس الادارة للشركات المساهمة وتعديل عقود تأسيس الشركات الوطنية من حيث الاسم، النشاط، زيادة وتخفيض رأس المال، والتحول، والدمج، والتصفية وتسجيل فروع الشركات الاجنبية ومتابعتها وتدقيق الحسابات الختامية للشركات الوطنية وفروع ومكاتب الشركات الاجنبية وتثبيت الملاحظات عليها.

وتسجيل واصدار شهادة تأسيس الشركات العامة التابعة للدولة وتأشير التعديلات التي تطرأ على عقود تأسيسها.

وتزويد دوائر الدولة بالمعلومات المطلوبة عن الشركات المسجلة العراقية منها والاجنبية (فروع ومكاتب).

وتأشير قرارات الحجز والمصادرة كافة التي ترد من الجهات المعنية على الاشخاص الشركات.

ومنح اجازة لممارسة اعمال الوكالة التجارية وتسجيل الوكالات التجارية عن الشركات الاجنبية وفق قانون تنظيم الوكالة التجارية رقم"٥١"لسنة ٢٠٠٠.

وإحالة الشركات المخالفة الى المحقق العدلي في الدائرة وتغريمها وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم"٢١"لسنة ١٩٩٧.

تحريك شكوى والاحالة الى رئاسة الادعاء العام للشركات التي تمارس نشاطها دون تسجيلها او التي تمارس نشاطاً مخالفاً للنشاط المثبت في عقد تأسيسها.

تأريخ تسجيل الشركات

بداية الدائرة كانت اوائل القرن العشرين إذ أسست دائرة تسجيل الشركات بموجب البيان رقم ٢٦ الصادر بتاريخ ١٩١٩/٦/٢ من الحاكم العام خلال الحرب العالمية الاولى، وقامت بتنفيذ قانون الشركات الهندي رقم (٧) لسنة ١٩١٣ وأنيط تنفيذ هذا القانون في حينه بوزارة المالية ثم وزارة الاقتصاد ومن ثم بمديرية التسجيل ومراقبة الشركات العامة التي استحدثت بموجب نظام وزارة التجارة رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ وحددت مهامها وواجباتها القانونية واقسامها وشعبها حيث كانت مسؤولة عن تسجيل الشركات ومراقبتها واخذت على عاتقها تطبيق قانون الشركات التجارية رقم (٣١) ١٩٥٧ الذي حل محل القانون الهندي كأول تشريع عراقي مختص بتسجيل ومتابعة الشركات بجميع أنواعها وجنسياتها.

وقد جرت عدة تعديلات على القانون وتداخلت عليه قرارات ليتلاءم مع الوضع السياسي آنذاك فقد اصبحت الاحكام القانونية فيه متناثرة، لذا اقتضى إعادة النظر في هذه الاحكام وتوحيدها تحقيقاً لمبدأ وحدة التشريع تمثلت في إصدار قانون الشركات رقم (٣٦) ١٩٨٣.

ثم صدر قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وبعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ صدر امر الحاكم برايمر رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٤ الذي علق بعض مواد قانون الشركات المذكور وعدل البعض الآخر لحدوث تغييرات مهمة وكبيرة في النظام الاقتصادي بحجة وجود تعقيدات تعطل التنمية الاقتصادية ولغرض استفادة رجال الاعمال العراقيين والمشاريع العراقية من تطبيق معايير وشروط موحدة واضحة على اجراءات تأسيس الشركات واستثمار الاموال فيها والحاجة الى تنمية الانشطة الاقتصادية في العراق وتحويل النظام الاقتصادي وتحويل النظام من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق من خلال تسهيل تدفق رأس المال الى المشاريع التجارية والاستثمار الخاص.

الاقتصادي | العدد (2009)السنة الثامنة -الثلاثاء (11) كانون الثاني 2011

السكن وإمكانية الإعمار في العراق

لقد تزايد متوسط دخل العائلة مع نمو الإنفاق الحكومي وانخفض الحجم النسبي للفئات فقيرة الدخل من مجموع السكان. ونتيجة لرخص العملة الاجنبية، ووفرتها والانفتاح التجاري اتسع استيراد السلع الـلجارية واقتناء السلع المعمرة. لكن المشاكل الاقتصادية التي يقتضي حلها تنمية القدرة الوطنية على الانتاج والاعمار مازالت تنتظر توجهاً مختلفا عما درجنا عليه. ان الوعي الاقتصادي في العراق، الرسمي وغير الرسمي، مشغول كلياً في الاحتياجات والإنفاق والشراء دون النظر الى امكانية البناء والانتاج والعرض المحلي للسلع والخدمات.

د. احمد ابريهي علي

نائب محافظ البنك المركزي العراقي

وفي هذا السياق اهملت المبادئ الاساسية للادارة الاقتصادية ومنها استدناء التكاليف لتحقيق الاهداف، او اقصى ما يمكن من الاهداف بنفس الكم من الموارد (التكاليف). وكلها تحيل الى الكفاءة بمعناها التقني الاقتصادي. والتي تستدعي زيادة انتاجية الموارد جميعها والتحسن المستمر في التصرف بها.

ان العجز في البناء التحتي والخدمات العامة والسكن هو الوجه الثاني للتخلف المريع في الاقتصاد العراقي، عند ازاحة العملة الاجنبية للمورد النفطي عن المشهد الإنفاقي، والوجه الثالث طريقة التفكير التي تتحاشى منطق الكم والكيف، وتمجد الخيال الشعري في مقابل ازدراء الحساب الاقتصادي، والوجه الرابع سلوك النخبة التي تسابقت بتمثيل مطالب التعساء على خشبة مسرح تجاري، وادعاء المشروع الوطني، ولم تكن الوطنية الاقتصادية من محاور النزاع والتوافق في ما بينها.

يقدر سكان العراق٣٢،٤ مليون نسمة او ٤،٧ مليون اسرة عام ٢٠١٠، وبضمنهم من هاجر واغترب. وفي عام ٢٠١١ تضاف ١٤٦ ألف عائلة اخرى. وأفضل بداية نتصورها منطقياً لتحسين الوضع السكني بناء ١٧٥ ألف وحدة سكنية جديدة عام ٢٠١١ بمواصفات ملائمة صحياً وحضارياً. والعدد المقترح منه ١٠٧ آلاف وحدة لإسكان الزيادة في عدد العوائل بافتراض ١٣٧ اسرة لكل ١٠٠ مسكن، وهي اعلى كثافة إشغال وردت في وثيقة رسمية، وايضاً استبدال ٢٪ من المساكن القائمة والتي يقدر عددها ٣،٤ مليون وحدة بعدد ٦٤ الفاً. المساكن القائمة تتفاوت في صلاحيتها، وان ١٦،٤٪ منها مسقفة بالخشب ومواد اخرى. و٦٥،٣٪ من الاسر تعيش بمساكن مساحتها دون ٢٠٠ م٢، و٦١،٣٪ من العوائل يشكون من قدم البناء، وتدني نوعيته، و٦٩،١٪ منهم يعانون عدم كفاية الغرف، و١٦،٤٪ من الاسر فقط راضية عن وضعها السكني. ان المعالجة المقترحة، والتي تبدأ ببناء ١٧٥ ألف مسكن جديد عام ٢٠١١، تستجيب بالحد الادنى وتدريجياً لاحتياجات السكان، ولكن سوف يتضح انها تصطدم بضآلة القدرة الوطنية على الإعمار. ولذلك نؤكد ضرورة تحول الادارة الاقتصادية نحو الانطلاق من الامكانية والعمل على تطويرها.

والعجز لا ينحصر في المسكن بل توجد صعوبات في بيئة السكن فمثلاً نسبة السكان المنتفعين من شبكة المجاري العامة لا تتجاوز ٣٠٪ من المجموع، والباقي يعتمد وسائل اخرى ومنها ضارة بصحة العائلة والحي السكني. وان ٥٦،٤٪ من السكان يعانون المياه الراكدة والمستنقعات القريبة، و٣٦،١٪ منهم يعانون النفايات قرب الوحدة السكنية. و٣٣٪ من المساكن تقع على طرق ترابية. إن مشاكل

السكن لا تقتصر على المسكن بل والبناء التحتي والخدمات العامة. ولذلك لا يصح اجتزاء المسكن من النسق الحضري ونظام الخدمات العامة ونوعيتها وسهولة الانتفاع منها. لبناء ١٧٥ ألف مسكن بمتوسط كلفة ٤٠ مليون دينار نحتاج ٧ ترليون دينار، وهذا المبلغ يتزايد بتزايد عدد المساكن الجديدة تبعاً لنمو السكان وعدد العوائل، وذلك بغض النظر عن العوامل الاخرى ومنها تزايد التكاليف والاسعار. الاستثمار في السكن قد لايتجاوز ٢٠٪ من مجموع الاستثمار في الاصول الثابتة. ولم يقترب العراق من هذه النسبة في تاريخه إلّا نادراً ولعدد قليل من السنوات. ما يعني ان العراق بحاجة الى رفع النشاط الاستثماري عموماً الى ٣٥ ترليون دينار، ٧ منها للسكن عام ٢٠١١، كي ينسجم مع ذلك المطلب الذي لا تتوفر دلائل كافية عن امكانيته.

وثمة ضابط آخر للاستثمار في السكن وهو ألّا يتجاوز ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي والذي يتطلب ان يصل مجموع تكوين رأس المال الثابت الى ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي كي ينسجم مع المؤشر آنف الذكر. وهذه المستويات من الجهد التنموي تحاكي الصين حالياً، واحرزتها اليابان لعقد من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية، وكوريا الجنوبية لعقد ونصف. وفي الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ كان الاستثمار في البناء السكني٥،٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ولم يصل الاستثمار في السكن ٦٪ منذ عام ١٩٦٠ إلّا قبيل الازمة الاخيرة. وكانت السياسة الاقتصادية لتلك الدولة تتساهل في تيسير الائتمان بضمان المسكن مع مرونة عالية لاعادة التمويل، اي بيع المسكن من طرف المقترض وتحويل القرض على الحائز الجديد، لكن تراكم الاخطاء وآثار الفساد الاداري اسهما في تكوين الازمة عندما توقفت اسعار المساكن عن الارتفاع. أما في أوروبا فلم تتجاوز نسبة الاستثمار في البناء السكني ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي ايام الانتعاش.

تستحوذ الابنية والانشاءات على ٦٥٪ من مجموع الاستثمار في الاصول الثابتة بالمتوسط. وفي العراق قد تصل النسبة الى ٧٠٪ او نحو ذلك. ورغم الحضور الطاغي للمساكن في فضاء المدن إلا ان كلفتها تتراوح بين ربع الى ثلث كلفة مجموع الابنية والانشاءات في عموم الوطن.

تعني تلك المؤشرات صعوبة تجاوز الاستثمار في السكن نسبة قصوى من مجموع الاضافة الى رصيد الموجودات الثابتة في بلد ما. لان الاستثمار في السكن يتنافس على موارد العمل والمواد والادارة والتنظيم مع انشطة البناء الاخرى في الطرق، والمدارس، والمستشفيات، ومياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي، والسكك الحديد، والموانئ، والمطارات، وشبكات الري والبزل، والسدود والخزانات، وغيرها.

وتوجد تناسبات ضرورية في ما بين عناصر هذا المركب العيني، يمكن ملاحظاتها ببساطة في نظام الحياة، والتشكيل العمراني في اية مستوطنة بشرية وللوطن بأكمله.

يقتضي الحساب آنف الذكر بناء ٩٢٢ ألف وحدة سكنية في خمسة اعوام وهي مهمة يقوم بها المجتمع العائلي وقطاع الاعمال الخاص بالدرجة الاولى. ولكن هذه المقترحات طموحة، فالحكومة الاتحادية والمحافظات لا تستطيع انجاز إلا العدد القليل من المساكن، والمصارف العراقية من غير المتوقع منها زيادة رصيد القروض الحالية للإسكان بأكثر من ٢ ترليون دينار، في احسن الاحوال، أما فروع المصارف الاجنبية فنشاطها محدود، واقل استعداداً من المصارف الخاصة العراقية لتقبل مخاطر الائتمان.

ويتطلب تحقيق الهدف اكثر من ٥ ملايين طن من السمنت في السنة الاولى للبناء السكني دون غيره، وما يتناسب معها من مواد اخرى محلية ومستوردة وخدمات نقل لتلك المواد وغيرها، ما يدل على شدة التنافس بين السكن وأنشطة البناء والتشييد الاخرى، والذي يولد موجات تضخمية تبدأ عند نقاط الاختناق والشحة مع نمو سريع في التكاليف بالمعنى النقدي، وربما الحقيقي ايضاً، اذ قد يترافق ذلك التنافس مع انخفاض الانتاجية وتردي النوعية ونقض الالتزامات واطالة المدد الزمنية للبناء وتأخير الانجاز النهائي. ان اليد العاملة الماهرة في البناء قليلة في العراق، وهي الآن في حالة استخدام تام، واصبح الطلب الزائد عليها واضحاً في اضطرار ارباب العمل الى انتظارها.

وتفيد تلك التقديرات عدم إمكانية تحقيق نهضة في البناء السكني دون تطوير سريع، بإرادة سياسية وتدابير خلاقة، لمجموع القدرة الوطنية على الإعمار في العراق الى ثلاثة أمثالها بما يتناسب مع استخدام ما يزيد على ١٥ مليون طن من السمنت، سنوياً، لجميع انشطة البناء والتشييد وصولاً الى ٢٠ مليون طن، ومواصلة بذل الجهد لضمان استمرار النمو. ومعلوم ان طن السمنت هنا بمثابة وحدة مرجعية لقياس حجم الإعمار السنوي.

في مؤشرات الحرمان التي استندت الى احدث المسوحات، والتي تعتمد الاسرة اساساً لها، كان الحرمان في البنى التحتية هو الاعلى وبنسبة ٥٢،٨٪، وفي السكن ٢٨،٧٪ والحرمان في الوضع الاقتصادي ٣٤،١٪. ما يدل على ان مشكلة السكن هي احد ابعاد الوضع الاقتصادي الاجتماعي بأكمله، وينبغي ان تعالج على هذا الاساس.

ان العجز العمراني في بلادنا هائل فمثلاً وصل عدد المدارس عام ٢٠٠٨ الى ١٧٩١٣، ولا يتجاوز عدد الابنية المدرسية ٧٠٪ منها، بما في ذلك ٦٥٦ مدرسة من الطين، وان ١٥٪ من الابنية المدرسية تقتضي الهدم واعادة البناء، و٢٤٪ بحاجة الى ترميم شامل. ولذلك تشغل حوالي ٣٦٪ من الابنية المدرسية في المرحلة الابتدائية و٤٢٪ في المرحلة الثانوية بمدرستين (الازدواج) ومنها بثلاث مدارس. فكيف يمكن مواجهة العجز في، الابنية المدرسية عندما تكلف المدرسة مليار دينار، ومتى نتمكن من تأثيثها بالمستلزمات التي تليق بكرامة الانسان وترتقي بالمستوى التعليمي، اذا استمرت التكاليف على هذا النحو المخيف. ويقال الشيء نفسه حول ابنية الخدمات الحكومية بشكل عام، وشبكات الصرف الصحي والطرق وغيرها.

والحاجة ماسة للتوجه نحو إحراز قدرة وطنية كبيرة ونامية في الاعمار، وتقترن بالسعي الحثيث والمنهجي لتطوير صناعة المواد الانشائية وبدائلها واساليب البناء وادارته، وتشكيل شركات عالية الكفاءة وبالحجم الكبير للعمل في انشطة الإعمار كافة.

النمط السائد في العراق هو البيت المفرد، وما يطلق عليه التوسع الافقي، ويفسر بالعوامل الاجتماعية وسياسة الحكومة في توزيع قطع الاراضي للاسكان واجازاتها. ولكن غياب الانتاج الكبير في نشاط الاسكان هو السبب الاقوى. وظل العراق يفتقر الى شركات بناء، وشركات عقار، ولذلك بقي البناء السكني يعتمد الجهد العائلي في الادارة والتنظيم بل والتمويل، الى حد كبير، الى جانب قروض المصرف العقاري.

يعتمد سوق السكن على الدخل العائلي وقروض المصارف، وفي نهاية المطاف الادخار العائلي هو مصدر التمويل. لان القروض لابد من ان تسترد، فالعائلة في العراق، واي مكان في العالم، إما تعتمد على ماتراكم من مدخراتها السابقة لحيازة بيت جديد او تقترض وتسدد من مدخرات المستقبل. ولا تتوفر حالياً تقديرات عالية الاعتمادية حول الميل للادخار من الدخل العائلي ونسبة الاخير الى الناتج المحلي او الدخل الوطني.

ويبدو واضحاً ان المقترحات التي قدمتها هذه الحسابات طموحه اذ تتناسب مع وصول الدخل العائلي الى ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في العراق مع النفط. ويدخر ٢٠٪ منه، ويخصص ثلثا الادخار لتمويل الاستثمار في السكن.

لابد من الاعتراف بأن سوق السكن في العراق لم يكتسب خصائص المنافسة بعد، وعند اجراء تحليل لعزل سعر الارض عن المبنى فان سعر الاخير، على الاغلب، ادنى من كلفة البناء الجديد. وهذه الظاهرة عرقلت تكوين شركات عقار، وحجمت نشاط الاستثمار بهدف البيع. ودوافع البناء تتركز في اشباع الحاجة الى خدمات السكن وحفظ المدخرات. اما البناء لغرض التأجير فهو ضعيف بدوره، ايضاً، لان صافي دخل الايجار الى المبلغ المستثمر منخفض في اغلب مناطق العراق اضافة إلى تعقيدات العلاقة بين صاحب العقار والمستأجر في العراق كما الحال في العديد من الدول الاخرى. إن الانتاج بالنطاق الواسع للمساكن لم يجر في العراق، بعد، كما ان سوق الرهن العقاري محدود بدور المصرف العقاري، والسلف التي قدمتها المصارف الحكومية وصندوق الإسكان الحكومي في السنوات الاخيرة. والقطاع المالي، بشكل عام، متخلف ولا توجد اسواق لاوراق الدين. ومن المنتظر عند التحول نحو الانتاج الواسع تشكل روابط جديدة بين تغير اسعار المساكن ودوافع البناء ما يسمى المرونة السعرية للعرض، وتؤثر هذه العلاقة على الوضع المالي لمؤسسات التمويل والمخاطر التي تتعرض لها.

لم تصل اقتصاديات الاسكان بعد الى حد التأثير في انماط التفكير بشأن الاسكان وسياسات الدولة ذات العلاقة. وان الانفصام بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي (البناء والانتاج والتشغيل والاسعار والتكاليف) في التفكير والسياسة الاقتصادية من جملة ما يفسر تأخر النهضة في بلادنا.

والحاجة ماسة للتوجه نحو إحراز قدرة وطنية كبيرة ونامية في الاعمار، وتقترن بالسعي الحثيث والمنهجي لتطوير صناعة المواد الانشائية وبدائلها واساليب البناء وادارته، وتشكيل شركات عالية الكفاءة وبالحجم الكبير للعمل في انشطة الإعمار كافة.

النمط السائد في العراق هو البيت المفرد، وما يطلق عليه التوسع الافقي، ويفسر بالعوامل الاجتماعية وسياسة الحكومة في توزيع قطع الاراضي للاسكان واجازاتها. ولكن غياب الانتاج الكبير في نشاط الاسكان هو السبب الاقوى. وظل العراق يفتقر الى شركات بناء، وشركات عقار، ولذلك بقي البناء السكني يعتمد الجهد العائلي في الادارة والتنظيم بل والتمويل، الى حد كبير

الاقتصادي | العدد (2009)السنة الثامنة -الثلاثاء (11)
كانون الثاني 2011

صناعة السياحة في العراق

علي نافع حمودي

تعد السياحة ركنا مهما من أركان دعم الاقتصاد الوطني، ولكننا ومنذ عقود طويلة لم نجد ثمة اهتمام بهذا القطاع الذي من شأنه أن يوفر فرص عمل كثيرة، خاصة وإن السياحة في العراق متنوعة ما بين دينية وتاريخية واصطياف وسفرات عائلية وجماعية.

والكثير من دول العالم تعتبر السياحة صناعة قائمة بذاتها،وإذا نظرنا لهذا المفهوم من زوايا عديدة فإننا سنجد بأن مقومات السياحة في بلادنا متوفرة من حيث وجود موادها الأولية إن صح التعبير وفي مقدمتها العناصر البشرية والطبيعية، والآثار وطرق المواصلات بما فيها المطارات التي باتت منتشرة الآن في الشمال والجنوب والوسط.

ولكننا نجد بأن السياحة الدينية فقط نشطت في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ مما شكلت أرقاما جيدة في عام ٢٠١٠ من خلال ما أعلنته وزارة السياحة العراقية أن عدد السائحين الأجانب الوافدين لزيارة العتبات الدينية في عام ٢٠١٠ في العراق بلغ ١,٥ مليون سائح، حصل العراق على مليار دولار نتيجة لذلك وهو رقم جيد بالقياس لقطاع واحد من قطاعات السياحة التي من الممكن استثمارها بشكل أكبر في أماكن عدة من العراق.

وما نريد أن نقوله في هذا الصدد بأن السياحة في العراق ممكن أن تكون صناعة فعالة ذات بعد اقتصادي كبير إذا ما تم وضع ستراتيجية عمل قائمة على استثمار ما متوفر من مصادر سياحية سواء أكانت آثارية أو دينية أو بيئية مثل شمال العراق وأهوار العراق، وربما يستغرب البعض كيف تكون الأهوار مناطق سياحية؟ ولمن لا يعرف فإن السياحة في دولة مثل إيطاليا تهتم كثيرا بالاهوار وبالذات فإن أغلب السياح الذين يذهبون لهذه الدولة يقضون عدة أيام في أهوارها التي هي بالتأكيد محط اهتمام القائمين على المرافق السياحية في البلد.

وواحدة من أهم النقاط التي تساهم في دور السياحة وأهميتها في الاقتصاد تتمثل في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا الميدان عبر إنشاء وبناء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة فضلا عن الامتيازات التي نص عليها قانون الاستثمار العراقي الجديد وهذا يوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول والشركات والأفراد في إنشاء وإعادة تأهيل الكثير من المشاريع السياحية المعطلة في البلاد، وقطاع السياحة يعد مهما وواسعا في خلق حالة إيجابية وفعالة مع الفروع والأنشطة الاقتصادية في البلد وفي مقدمتها تشغيل الأيدي العاملة كما أشرنا، تنشيط دور التجارة وخاصة ما يتعلق بالحرف اليدوية،صياغة مقاربات فكرية مع الدول والشعوب الأخرى، محاولة رسم صورة جديدة للعراق الجديد وإبراز ذلك بشكل واضح وجلي للزائرين.

ولدينا الكثير من المرافق السياحية المنتشرة في عموم محافظات العراق والتي كما قلنا تحتاج لإعادة تأهيل عبر طرحها للاستثمار سواء المحلي منه أو الخارجي، وبالتأكيد عندما نقول طرحها للاستثمار فهذا يعني تفعيلها وإبعادها عن شبح الروتين والتعطيل في مكاتب الدوائر الرسمية، لأنها عملية تحتاج إلى نمط حديث في التعامل وسرعة في التنفيذ بعيدا عما مألوف في المعاملات الرسمية.

ومن أبرز هذه المرافق المتاحف والمناطق الأثرية وغيرها، خاصة وإن هذه المناطق تعرضت للكثير من التخريب والعبث وعدم الاهتمام في السنوات الماضية.

وكذلك المتنزهات الكثيرة والكبيرة ومدن الألعاب للأطفال وغيرها، ناهيك عن المرافق الدينية والأثرية والتي تحتاج لإدامة مستمرة لها مع توسيع شبكة الفنادق وغيرها.

وعلينا أن ندرك بان المردودات المالية الكبيرة الناجمة من السياحة بأنواعها المختلفة سواء أكانت سياحة دينية أو اصطيافاً أو سفرات عائلية من شأنها أن تساهم في دعم الاقتصاد العراقي، وهذا يتوقف على عاملين مهمين، الأول بسط الأمن والاستقرار في البلد والثاني خلق وعي سياحي عبر تسخير وسائل الإعلام لهذا الغرض، خاصة وان خبرات عديدة متوفرة الآن في هذا المجال.

وأيضا إذا ما نظرنا للسياحة من جانب آخر ومهم فهي تمثل آلاف فرص العمل للكثير من الطاقات التي من الممكن أن تجد لها فرصة عمل في هذا الميدان يضاف إلى ذلك كله جانبها الثقافي والاختلاط بين الشعوب والحضارات وتلاقحها وانصهارها.

اقتصاد البرازيل.. التنوع والقضاء على الفقر

ايمان محسن جاسم

تعتبر البرازيل أكبر دولة اقتصادية في أميركا الجنوبية، والعاشرة في العالم. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها مساحة واسعة وكبيرة في قارة أمريكا الجنوبية، وهذه المساحة تؤمن ثروات طبيعية كثيرة خاصة في حوض نهر

كاد الاقتصاد البرازيلي ينهار (مع انهيار اقتصادات دول أخرى في شرق آسيا)، واضطرت البرازيل لاقتراض ثلاثين مليار دولار من صندوق النقد الدولي (حتى ذلك الوقت، كان أكبر قرض في تاريخ الصندوق). لكن، عاد الاقتصاد البرازيلي قويا، واستطاع البنك المركزي أن يدفع كل القرض قبل موعده. لهذا، صارت البرازيل هدفا لكثير من المستثمرين، بنوكا ومؤسسات مصرفية وهذا ناجم من الثقة الكبيرة باقتصاد البلد.

الأمازون، ثاني أكبر أنهار العالم، بعد نهر النيل. لكنه يضخ ماء يساوي ماء النيل خمسين مرة، وعدداً كبيراً من السكان يقارب الـ ٢٠٠ مليون نسمة مما يوفر أيدياً عاملة رخيصة.

وزيادة عدد السكان في نفس الوقت يؤمن سوقاً شرائية كبيرة حيث تعتبر البرازيل، حسب تقرير صندوق النقد العالمي (في واشنطن) قوة شرائية كبيرة لهذا، بقدر ما يعتمد الاقتصاد على الإنتاج والتصدير، أيضا، يعتمد على الاستهلاك المحلي وبالتالي تتنوع مصادر الاقتصاد البرازيلي بين التجارة الخارجية والداخلية.

ولو نظرنا لصادرات هذه الدولة سنجد بأنها تصدّر ربما كل شيء؛ من طائرات عسكرية ومدنية إلى قهوة وعصير برتقال. في سنة ١٩٩٩، كاد الاقتصاد البرازيلي ينهار (مع انهيار اقتصادات دول أخرى في شرق آسيا)، واضطرت البرازيل لاقتراض ثلاثين مليار دولار من صندوق النقد الدولي (حتى ذلك الوقت، كان أكبر قرض في تاريخ الصندوق). لكن، عاد الاقتصاد البرازيلي قويا، واستطاع البنك المركزي أن يدفع كل القرض قبل موعده. لهذا، صارت البرازيل هدفا لكثير من المستثمرين، بنوكا ومؤسسات مصرفية وهذا ناجم من الثقة الكبيرة باقتصاد البلد.

وأوضح تقرير صندوق النقد العالمي أن المستثمرين الأجانب معجبون بتنوع اقتصاد البرازيل، خاصة في منطقة نهر الأمازون، حيث الأخشاب والصلب والبترول. ومعجبون بتوفر النفط (أخيرا، اكتشفت حقول جديدة، ربما تجعل البرازيل قادرة على الانضمام إلى الدول المصدرة للنفط، أوبك). ومعجبون أيضا بالطاقة البديلة، خاصة المائية و«الايثانول"(من السكر). وتعتبر البرازيل الثانية بعد الولايات المتحدة، إنتاجا له، والأولى تصديرا له على مستوى العالم.

ولعل البعض يقول كيف تحقق هذا؟ ومن يقف وراء هذا التقدم الاقتصادي الكبير الذي حصل في غضون أقل من عقد من عمر الزمن؟

الخطوة الأولى التي اتبعتها البرازيل تمثلت في تبنيها نهجا إصلاحيا لتوجيه البلاد نحو اقتصاد السوق، فاتبعت آنذاك النهج العالمي الهادف إلى الخصخصة والتحرير الاقتصادي والانفتاح (خاصة في قطاعي التجارة والمال) وهو ما عرَّض المنتجين المحليين للمنافسة الخارجية وخلف الحافزية والتنافس.

كما طبقت البرازيل أيضا بعض الإصلاحات الاقتصادية على المستوى التفصيلي، مثل تلك التي غيرت قانون الإفلاس، والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات، فضلا عن تنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة بتروبراس للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد.

إضافة إلى جذب الاستثمارات العالمية وهذا ما جعل الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧ ٪ سنويا، ورغم الأزمة المالية العالمية، حقق الاقتصاد البرازيلي معدل نمو مقداره ٥,١ ٪ في عام ٢٠٠٨، وهو عام الذي يمثل قمة الأزمة ونروة العاصفة، ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في عام ٢٠٠٩، وفي نهاية عام ٢٠١٠ وصل ٦٪. وبشكل عام فإن معدل النمو الحديث في الاقتصاد البرازيلي معدل إيجابي ويتراوح بين ٤ و٥ ٪.

وهذا النمو المتسارع أدى إلى انخفاض حاد في التفاوت في الدخل، وتراجع مماثل في الفقر فمنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين طبقت البرازيل عدة وسائل لمحاربة الفقر والتفاوت في الدخل. ومن بين هذه الوسائل برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة. وكان هذا البرنامج قد بدأ قبل وصول الرئيس"لولا دا سيلفا"إلى الرئاسة، لكن يعود إلى"لولا"الفضل في ضخ طاقة أكبر في البرنامج والوصول به إلى عدد أكبر من المستفيدين: وتشير الأرقام إلى إن عدد المستفيدين من هذا البرنامج بحدود ٢٠ مليون شخص، ورغم إن لولا دا سيلفا الرئيس الذي ينحدر من العمال هو صاحب الفضل الكبير في الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البرازيل في السنوات الثمانية الماضية وهي فترة حكمة (٢٠٠٢/٢٠١٠).

وهذه السنوات كانت بالفعل سنوات بناء الاقتصاد البرازيلي مما يمهد الطريق لإنجاز الخطوات التالية لسلفه الرئيس الجديد السيدة ديلما روسيف التي أكدت إنها ستسير على ذات النهج الاقتصادي وعبرت عن ذلك واقعيا عبر إبقائها للكثير من وزراء الرئيس السابق خاصة المالية.

لهذا يمكننا أن نقول بأن تجربة البرازيل تتلخص بأن الاستقرار الاقتصادي، والنمو، والحد من الفقر، قد خلق حراكا جديدا في السوق المحلي في البرازيل، وكان لذلك الفضل في دمج فئات جديدة من السكان في سوق العمل الرسمي وسوق الاستهلاك، وهو ما جعل البرازيل أقل حساسية لصدمات الطلب الاقتصادي الخارجي، وأكثر اعتمادا على سوقها المحلي.

وعلى الرغم من أن البرازيل حققت نجاحا كبيرا في تدعيم استقرار اقتصادها الكلي، خاصة بتقديمها دعما قويا للإعانات الاجتماعية، وما تركه ذلك من تداعيات كبيرة على النمو الاقتصادي، والحد من فجوة عدم التساوي في الدخل، أي بعبارة أدق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والاستفادة من السوق البرازيلي لتدعيم الصناعة والزراعة والتجارة ومختلف أوجه الإقتصاد الأخرى.

مجالس المحافظات.. والبطاقة التموينية

حسين علي الحمداني

في الأسبوعين الماضيين تعالت الأصوات مجددا حول البطاقة التموينية ومدى قدرتها على تلبية احتياجات العائلة العراقية، وطرحت الكثير من المقترحات التي لم تلامس جوهر ما يطمح إليه المواطن العراقي لأن هذه المقترحات ابتعدت كثيرا عن الواقعية، ولم تكن تحمل تصورات ذات بعد إنساني وإداري واقتصادي في نفس الوقت.

وكثير من الناس كان يطرح إلغاء البطاقة التموينية وتوزيع مبالغ نقدية بدلا منها للعوائل العراقية، وربما هذا المقترح يمثل هروباً من تقديم خدمة منوطة بوزارة جندت كل طاقاتها لهذا الغرض وفي نفس الوقت يمثل حالة يأس وصل إليها المواطن العراقي والبعض لم يؤيدها خوفا من زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية التي تخضع لمبدأ العرض والطلب. وبالمقابل كانت هنالك أصوات تتعالى على مدى السنوات الماضية تؤكد قدرة الوزارة على تأمين مفرداتها ومن مناشىء عالمية. على الرغم من إن واجبات وزارة التجارة أكبر من مهمة توزيع مواد غذائية بشكل شهري وتشغل عدد كبير جدا من مخازنها وموظفيها وجهازها الإداري الذي من الممكن أن يقوم بواجبات أخرى خاصة وإن مسببات وجود البطاقة التموينية زالت ولم تبق سوى تأثيرات محدودة جدا بالإمكان السيطرة عليها أو إيجاد حلول ناجعة لها.

لكن علينا أن نقولها بصراحة بأن مفردات البطاقة التموينية أصبحت تشكل عبئاً على الحكومة وعبئاً على المواطن في نفس الوقت، فالحكومة تخصص أكثر من ٤ مليارات دولار سنويا لتأمين مفردات البطاقة التموينية دون أن تراقب عملية التأمين هذه بسبب المركزية التي تتبعها وزارة التجارة، وهذه المركزية الضعيفة وليست القوية تجعل من مفردات البطاقة التموينية نهباً لعدد كبير من الحلقات ما بين التجهز والقطع والمخازن والوكيل حتى بات المواطن لا يعرف حصة أي شهر هذه!

ما يمكن أن نقوله هنا لماذا لا تتولى مجالس المحافظات عملية تجهيز مفردات البطاقة التموينية وفق البطاقات الموجودة في كل محافظة خاصة في ظل وجود قاعدة بيانات متكاملة وهذا يوفر لنا أن تتفرغ وزارة التجارة لمهامها الأخرى من جهة ومن جهة ثانية تنشيط القطاع الخاص كلاً حسب محافظته والجانب الثالث والأهم أن نجعل مجالس المحافظات هي المسؤولة عن قوت محافظتها ونبعد الحكومة المركزية عن هذا العمل الشاق والذي تقوم به وزارة التجارة وحدها. والشيء الآخر وهو الأكثر أهمية هو التقليل من الحلقات الإدارية مما سيؤدي بالتأكيد للتقليل من حالات الفساد وربما يقلل من سعر البضائع وقيمتها خاصة وإن الطرف الذي سيتعاقد للشراء سيكون ١٨ مجلس محافظة وليس لجنة مشتريات واحدة، وستكون هنالك شفافية كبيرة ونزاهة أكبر ومنافسة في تقديم الخدمات بين المحافظات، فربما نجد مجلس محافظة ما بإمكانه أن يزيد مفردات البطاقة في محافظته من خلال فرق الأسعار من هذه السلعة أو تلك.

نحن هنا لا نتحدث عن شيء خارج المعقول والمألوف بل أعتقد بأن إناطة هذه المهمة لمجالس المحافظات وفي هذا الوقت بالذات يمثل في جانب منه نقطة تحول كبيرة في النظام الإداري للدولة العراقية الذي يجب أن يبتعد عن المركزية ويقترب أكثر من اللامركزية، خاصة وإن في مجالس المحافظات كوادر قادرة على إدارة هذا الملف وبالتالي نحن لا نخوض تجربة قد تفشل بقدر ما نعزز حالة من شأنها أن تشجعنا في المستقبل على الحد من المركزية في جوانب أخرى، وأيضا يعزز من فرص نجاحات مجالس المحافظات التي يعيش بعضها حالة من الخمول والكسل، وجل ما يقومون به نشاطات إدارية لا تتعدى الندوات التثقيفية وما شابه ذلك.

الاقتصادي | العدد (2009)السنة الثامنة -الثلاثاء (11)
كانون الثاني 2011

هل نستطيع ان نقول ان النمو الاقتصادي الذي شهده العراق في السنوات الأخيرة ناتج عن سياسة اقتصادية ناجحة؟ للإجابة عن هذا السؤال علينا ان نعترف بان هذه النجاحات المتواضعة تعود في اغلبها لعوامل خارجية أهمها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بينما لم تنجح الحكومات المتعاقبة على حكم العراق من وضع خطط تنموية تساعد البلد على المضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية في مجالات عديدة أهمها السياسة المالية والضريبية والصناعية إضافة الى توقف الجهود الرامية للخصخصة وضعف قوانين الاستثمار وعدم تلبيتها للواقع العراقي.

الخصخصة والحلول التدريجية

محمد صادق جراد

ولقد لجأت الحكومة الى توظيف موارد النفط للتخفيف من وطأة المشاكل التي تعانيها القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال تخصيص نسبة من الموازنة للتخفيف من آثار هذه المشاكل دون السعي لوضع الحلول الجذرية لها.

فيمكننا ان نلاحظ ان تدني استغلال الطاقات الإنتاجية في مؤسسات القطاع العام يجعل الحكومة مضطرة لتقديم الدعم المالي لها بالرغم من معرفتها ان هذا الدعم الضخم لن يساهم في النهوض بواقع هذه المؤسسات إنما يعمل على إبقائها واقفة على قدميها فقط. وتشير دراسات غير حكومية الى أن العراق صرف قرابة ١٨٠ مليار دولار خلال السنوات الأربع الماضية بسبب اعتماده بشكل كبير على المنتج المستورد.

وفي قراءة لميزانية ٢٠١٠ نجد إنها رصدت مبلغ ٢،٥ مليون دولار من اجل دعم الشركات الحكومية لان الجميع يعرف ان تلك المؤسسات وبدون الدعم الحكومي لا تستطيع حتى دفع مرتبات موظفيها وهذا ما ينطبق على شركات القطاع المختلط أيضا حيث يبدو اننا سنبقى ندفع ضريبة هذا الخلل الاقتصادي بغياب الحلول الجذرية.

من هنا نكتشف ان مؤسسات الدولة تعد جزءاً من الموروث السابق الذي لم يجد المعالجات المناسبة وعجزت الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ من التعامل معها في ظل غياب التصور الواضح حول إعادة تأهيلها حيث تشكل هذه المؤسسات عبئا ثقيلا على الاقتصاد العراقي لأنها تتسبب في هدر كبير للموارد المالية والبشرية حيث أظهرت دراسة اقتصادية أجراها البنك الدولي في عام ٢٠٠٤ إن عدد المؤسسات العامة التابعة للدولة يبلغ ١٩٢ مؤسسة تنشط في مختلف الفروع الاقتصادية وتضم نحو ٥٠٠ مصنع ومنشأة يعمل فيها قرابة نصف مليون شخص. وباستثناء حل شركة الخطوط الجوية العراقية مؤخرا ولأسباب تتعلق بتعويضات حرب الكويت فإن الوضع خلال السنوات السبع الماضية لم يتغير كثيرا. بل على العكس من ذلك. فمشاكل المرحلة تتفاقم يوماً بعد يوم. فوفقاً لمعلومات وزارة المالية فإن معظم هذه المؤسسات يعمل بخسارة ويعاني قدم وتهالك معداته الانتاجية ولا يستغل سوى جزء بسيط من طاقاته الإنتاجية. ومع ذلك فقد ازداد عدد العاملين في هذه الهيئات والشركات وبحسب أرقام ميزانية الدولة لعام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٦٣٣ ألف موظف وعامل. ولم تأت هذه الزيادة الكبيرة نتيجة حاجة فعلية لقوى عاملة إضافية، بل هي تعبير عن بطالة مقنعة يتم فيها غالبا التوظيف على أساس المحسوبية والمنسوبية.

ولا يكاد يختلف اثنان على ان الزيادات الحاصلة في رواتب الموظفين قد ساعدت على زيادة الطلب على التوظيف حيث اغرت الكثير من المواطنين على الانخراط في وظائف الدولة بأعداد كبيرة وحسب تقديرات وزارة المالية بأكثر من مليوني شخص تلتهم مرتباتهم وتعويضاتهم الموازنة السنوية إضافة الى الدرجات الوظيفية التي تم الاعلان عنها وسيتم تفعيلها في الفترة القادمة.

من هنا نجد ضرورة وضع ستراتيجية لخصخصة المنشآت والمؤسسات المذكورة لما تسببه من هدر في أموال الدولة مع مراعاة التأثيرات السلبية التي تصاحب هذه الإجراءات اذا ما تمت بغياب التخطيط المناسب والتدريج اللازم بعيدا عن أسلوب الصدمة الذي يولد تأثيرات جانبية اهمها زيادة ظاهرة البطالة والتي ستتسبب بدورها بانقلاب في الرأي العام الأمر الذي يستوجب حملة توعوية ضمن خطة إعلامية واسعة.

ويجب ان تراعي أي خطط توضع في هذا المجال أمور كثيرة منها: رفع مستوى المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمل على ظهور الشركات الخاصة الجديدة ويرافق ذلك بيع او تصفية شركات القطاع العام وإلغاء الحواجز التي تقف أمام دخول وإقامة المشروعات الخاصة، إضافة إلى أهمية توفير البيئة الاستثمارية من خلال تطبيق السياسات الضريبية والسياسة الائتمانية التي تحفز القطاع الخاص، ويجب العمل على توفير اهم شروط البيئة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وإرجاع القيمة الفعلية للصانع العراقي من خلال صناعات عراقية يمكنها منافسة المنتج الأجنبي.

ومن هنا فإن الاقتصاد العراقي بحاجة الى وضع الخطط الستراتيجية الكفيلة بمعالجة المشكلات الكبيرة التي يواجهها وان اي تنمية مستدامة يجب ان تعتمد على التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بعيداً عن تحكم الدولة لكي نبتعد عن الممارسات الشمولية التي تخلصنا منها بسقوط النظام السابق.

الشركات.. والمسؤولية الاجتماعية

روى ستيف كوغان، الكوميدي البريطاني، ذات يوم نكتة حول ديفيد بيكهام، لاعب كرة القدم الذي لم يكن محتملا أن يفوز بجائزة نوبل للفيزياء، وتقارنه النكتة بالعالم الفيزيائي المعروف ستيفن هوكينغ. وعلى كل حال، فإن الشركات الناجحة تشبه وضع بيكهام. فكلاهما متفوق في شيء واحد: في حالة بيكهام، رفس الكرة؛ أما في حالة الشركات، فتكوين الأرباح. كما أنهما يمكن أن يكونا ماهرين في أمور أخرى، مثل نمذجة نظارات شمسية أو تشكيل حملات لحل مشاكل بيئية. لكن مساهمتهم الرئيسة للمجتمع تأتي من مجالهم التخصصي.

ترجمة/ عادل العامل

وترى آن بيرنستين، رئيسة مشغل فكري جنوب أفريقي يدعى مركز التطوير والمبادرة، أن مؤيدي المسؤولية الاجتماعية المشتركة يميلون لتجنب هذه النقطة. وهي تؤكد في كتابها الجديد، (قضية العمل في الاقتصادات النامية The Case for Business in Developing Economies)، على الطرق التي تنفع بواسطتها المجتمع عن طريق قيامها بعملها الاعتيادي ليس غير. ففي سوق حرة وتنافسية، تربح الشركات عن طريق بيع السلع أو الخدمات للزبائن الراغبين. وللبقاء في العمل، يجب عليها أن تعرض أسعاراً منخفضة أو نوعية أعلى من نوعية ما تبيعه منافساتها. وأولئك الذين يفشلون في ذلك يختفون. أم أولئك الذين ينجحون فينشرون الازدهار. فيتسلّم حمَلَة الأسهم إيراداتهم المالية. ويحصل المستخدَمون على أجور. ويفوز المجهّزون بالعقود. ويحصل الناس العاديون على مدخل إلى وسائل الترف أو الكماليات التي كانت ستجعل سيسيل رودس (قطب السياسة والمال في القرن ١٩ في جنوب أفريقيا) ينبهر بها، مثل التلفزيون، وتكييف الهواء، والمضادات الحيوية.

وهذه ليست مجادلات جديدة، لكن الآنسة بيرنستين تجعلها هكذا من خلال الكتابة من منظور أفريقي. وغالباً ما يغتاظ مواطنو البلدان الغنية من الضرر العَرَضي الذي تسببه الشركات، مع هذا يسلّمو ن بالازدهار الذي تخلقه. أما الناس في البلدان النامية، فليس لديهم ذلك الترف.

وفي جنوب أفريقيا، حيث أكثر من ثلث القوة العاملة من دون عمل، ليست المشكلة في أن الشركات تفتقر إلى الأخلاق وإنما في عدم وجود عدد كاف منها هناك. وأحد أسباب ذلك أنّ قادة جنوب أفريقيا يراكمون المسؤوليات الاجتماعية بارتياح على أكتافها. والقوانين البيئوّية الصارمة تتسبب بتأخيرات طويلة في بناء البيوت. وهذا أمر لطيف بالنسبة لفراشات متعرضة للخطر، لكنه قاس بالنسبة للجنوب أفريقيين الذين يعيشون في أكواخ. كما أن مثل هذه القوانين تُبطئ في إنشاء محطات الطاقة الكهربائية، فتساهم في حالات التعتيم التي شلت جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٨. وقوانين العمل في جنوب أفريقيا تجعل من الصعب طرد العمال، هذه القوانين التي تعوق الشركات عن استخدامهم في المقام الأول. أما برنامج "التمكين الاقتصادي الأسود"، الذي يضغط على الشركات لتحويل الأسهم إلى السود، فقد جعل قلّةً من الناس المرتبطين جيداً أغنياء بينما هي تُثبط همّة الاستثمار. وتتجنب الآنسة بيرنستين هذا الموضوع الأخير، الذي يُعد حساساً للغاية في بلدها.

وفي بعض الأحيان، فإن الضغط على الأعمال التجارية لحل المشاكل الاجتماعية يأتي، لا من الحكومات، وإنما من منظمات لاحكومية. وتورد الآنسة بيرنستاين مثال خط الأنابيب الذي أقامته إيكسون Exxon في تشاد. فقد قضت شركة النفط العملاقة ست سنوات وهي تحاول التوصل إلى الطريقة الأفضل للاستجابة لـ"المبادئ الاستوائية"، وهي مجموعة من الأهداف الطموحة لتجنب الإضرار بالطبيعة والسكان الأصليين. فشدّت على كل عصب للحفاظ على موطن الغوريلا وتعوّض القرويين المهجّرين من أماكنهم. ومع هذا ما تزال المنظمات الحكومية تواصل حملة إدانتها. "ولا بد من أن الكثير من الشركات المدركة قد استنتجت أن الاستثمار في البلدان الفقيرة ليس جديراً بهذا المسعى"، كما تقول الآنسة بيرنستاين.

ويدّعي الناشطون المناهضون للشركات أحياناً أن الشركات الكبيرة أكثر جبروتاً من الحكومات. وهذا أمر غير معقول. فالحكومات يمكنها أن تجيز القوانين، وترفع الضرائب، وتعلن الحرب. وليس لدى الشركات فعلياً قوة الإجبار. فإذا لم يشترِ الناس منتجاتها طوعاً، فإنها تُصاب بالإفلاس. وهكذا فإن العمل التجاري حسّاس للغاية تجاه الرأي العام. وهو في الغالب أمرٌ جيد. وتورد الآنسة بيرنستاين هنا مثال الحوانيت التي كان يمتلكها البيض في جنوب أفريقيا أيامَ الأبارثيد أو الحكم العنصري. فحين بدأ المتسوقون السود يقاطعونها، "أصبح من الملحوظ كيف كان معظم أصحاب الحوانيت البيض مستعدين بشكل سريع للتخلي عن الممارسات العنصرية. ومع هذا فإن الشركات يمكنها أيضاً أن تُقدم على ارتكاب الأخطاء.

إن المدافعين عن المسؤولية الاجتماعية المشتركة يؤكدون أن الشركات ينبغي أن تتَّبع "الخط التحتي الثلاثي": ليس الأرباح فقط، بل وأيضاً الحماية البيئوية والعدل الإجتماعي. وهذا المفهوم، إن أُخذ جدّياً، "مبهَم"، كما تقول بيرنستاين. فالأرباح يمكن قياسها بسهولة. أما المطالب الكثيرة والمتنازعة في الغالب للمجموعة المحلية، فليست هكذا. والعمل الذي يكون مسؤولاً بالنسبة للجميع لا يكون هكذا في الواقع بالنسبة لأحد، كما تقول.

وهي لا تأخذ وجهة النظر الاستبدادية القائلة بأن الشركات ينبغي أن تكافح فقط لمقاقة الأرباح بينما هي تمتثل للقواعد. في البلدان الفقيرة، القواعد في الغالب غير واضحة. وستواجه الشركات المتعددة الجنسية خيارات حيث ما هو مقبول محلياً سيكون جرمياً هناك في الوطن. وهي ستقوم، في المناطق الأكثر جهلاً، ببناء طرق ومدارس أحياناً لكسب ود السكان المحليين. وسوف تتبجّح بمثل هذه الأعمال، لكنها ببساطة ثمن القيام بعمل تجاري، وليس مثالاً على الود المُشترك.

وتصقل الآنسة بيرنستاين العمل الابداعي الذي قامت به قلّة من الشركات لدمج المسؤولية الاجتماعية المشتركة في ستراتيجياتها، وهي (أي الآنسة) أفضل في إدراك المشاكل من تقديم الحلول. فهي تحث الأعمال التجارية على الدفاع عن الرأسمالية بنفس النشاط الذي تعزز به منتجاتها. وتعتقد بأن الشركات ينبغي أن توفر الحوافز للصحافة، والأفلام، وحتي الروايات، الموجهة بالسوق. وحظها حسنٌ بهذا. فالأعمال التجارية تضغط بحماس من أجل أفضال خاصة من الحكومة، وغرف التجارة تقوم بحملاتها من أجل تنظيم أخف. لكن الشركات التي تكون بارعة جداً في بيع ثمار الرأسمالية نادراً ما تكون جيدة كثيراً في شعبنة popularising النظام الذي يعود عليها بالنفع الوفير.

عن/ The Economist

الاقتصادي | العدد (2009)السنة الثامنة -الثلاثاء (11) كانون الثاني 2011

المرصد الاقتصادي

غرف النوم المستوردة.. إقبال واسع على شرائها برغم ارتفاع أسعارها..!

بغداد/ علي الكاتب

يقبل الكثيرون هذه الايام على غرف النوم الجاهزة المستوردة الجديدة والمستعملة برغم ارتفاع اسعارها وتفاوت جودتها مقارنة بمثيلاتها المصنعة المحلية.

وبين انتشار الاثاث المستورد ذي التصاميم الحديثة والالوان الجذابة، يرى المتعاملون في سوق الموبيليات والاثاث ان ذلك يندرج في اطار هيمنة السلع المستوردة وتراجع الصناعات الحرفية المحلية وشيوع ثقافة الاستهلاك بشكل عام.

وقالت سعاد خير الله موظفة في وزارة الاعمار والاسكان: ان غرف النوم الجاهزة المستوردة اصبحت مفضلة للكثير من المقتنين لكونها تحمل موديلات حديثة ومتطورة وألوان زاهية، مبينة انها تتمتع بجهد زخرفي وجمالي جذاب من مناشئ تركية وماليزية وصينية ومصرية.

واضافت: ان الكثير من شركات صناعة وبيع الاثاث اصبحت تميل الى البيع بالتقسيط على وفق آليات لضمان تحقيق المنافسة في الاسواق مع غيرها من الشركات الاخرى بسبب كثرتها وانتشارها في عموم المحافظات والمناطق،وبهدف كسب اكبر عدد ممكن من الزبائن وتحقيق ايرادات وارباح مالية وتصريف اكبر عدد ممكن من البضائع،وغالبا ما تتعامل مع شريحة الموظفين والمتقاعدين وذلك لسهولة استحصال الاقساط الشهرية واستقطاعها من رواتبهم والذين يعدون من اصحاب الدخول المحدودة الذين لايتمكنون من شراء الكثير من الاثاث بآلية الدفع النقدي مما يجعلهم يضطرون لآلية الشراء بالتقسيط،وهنا تكون المنفعة مشتركة لاصحاب الشركات والمواطنين.

وتابعت: ان غرف النوم تغيرت ألوانها واشكالها،فبعد ان كان لون الصاج هو السائد والوحيد، اصبحت غرف النوم والاثاث بألوان جميلة متعددة، مما جعل الكثيرين يغيّرون غرف نومهم وشراء الانواع والموديلات الجديدة وخاصة التركية والماليزية، والاخيرة هي الاكثر مناسبة لانخفاض اسعارها وجودتها وألوانها الزاهية والاستغناء عن الغرف التقليدية القديمة.

فيما قال اسعد رياض: إنني حاليا مقبل على الزواج وافكر كثيرا في شراء غرفة النوم الحديثة ذات الطراز غير التقليدي والالوان الزاهية خاصة الغرف المصرية الصنع والمعروفة بـ(الدمياطية)،خاصة ان فيها مواكبة للتطورات الحديثة والمتغيرات الاخيرة الحاصلة في دول العالم،لاسيما ان هذه الفترة لها متغيراتها على مستوى تحسن القدرة الشرائية للمواطن والانفتاح الشامل لمجتمعنا وافراده على انواق مختلفة من التصاميم والموديلات الحديثة والمختلفة بالانواع والاشكال والمناشئ والاسعار.

أحمد رشيد موظف في شركة امنية للاتصالات قال انه لايزال يفضل غرف النوم المحلية الصنعة المصنوعة من خشب الصاج والمتميزة بجودة الاخشاب المصنوعة منها ورصانتها وديمومة بقائها برغم مرور سنين عديدة على شرائها،وذلك لجودتها المعروفة وتاريخها المعروف،كما أنها تصنع امام انظارنا بخلاف غيرها من غرف النوم المستوردة،وكذلك في الموضوع تشجيعا للصناعة الحرفية المحلية حيث ان توجه الجميع نحو المستورد من الاثاث وغرف النوم يجعل اصحاب ورش النجارة يعانون من بطالة وكساد في تصريف منتجاتهم، فضلا عن أن الكثير من غرف النوم المستوردة وتحديدا التركية والمصرية باهظة الثمن،اذ تصل اسعارها الى اكثر من ٢٥٠٠ ألفين وخمسمائة دولار في حين ان معدل اسعار غرف النوم محلية الصنع لاتتجاوز الـ١٥٠٠الف وخمسمائة دولار فقط،اضافة الى متانتها وجودتها وجمالية شكلها الجاذب للناظرين،بخلاف غرف النوم المستوردة التي برغم جمالية منظرها الخارجي إلا انها لاتحمل مواصفات الجودة والمتانة وقابلة للضرر خاصة في تفكيكها وشدها لمرات اخرى اذ تكون غير منافسة لنظيرتها المحلية،الامر الذي لايناسب الكثير من العائلات العراقية التي تسكن في بيوت للايجار وتنقلاتها بين الحين والحين.

أمجد عبد الكاظم صاحب ورشة نجارة في منطقة السيدية قال ان غرف النوم المصنوعة في ورشته تصنع على وفق الموديلات الايطالية الحديثة ويتم عملها حسب طلب صاحب الغرفة وتكون كلفة العمل والغرفة وفقاً لأذواق الزبائن وامكاناتهم المادية،أما آلية التسديد فهي تحمل تسهيلات اذ نتسلم مقدم سعر الغرفة الـ(عربون) لتأكيد العمل والطلبية وهو مبلغ ليس كبيرا في الغالب،فيما تسدد بقية الكلفة على مراحل تتخطى فترة التسليم احيانا مع الزبائن الدائمين،كما اننا نعمل شتى غرف النوم بالاحجام والاشكال التي يفضلها الزبائن، فهناك الغرف الفاخرة والباهظة الثمن وهناك الغرف المعقولة الثمن والبسيطة المظهر والمناسبة لكثير من الشرائح الاجتماعية ومنها لمحدودي الدخل والموظفين،من اجل ان يجد الزبون ضالته وحاجته وفقا لامكاناته ورغباته،ومنتجاتنا لاتزال هي الجاذبة للزبائن بصورة اكبر من غرف النوم المستوردة التي لاتصلح كثيرا للمستهلك العراقي الذي يفضل الجودة كأساس لاقتنائه الاثاث في منزله،وما الاقبال من البعض على شراء غرف النوم المستوردة الا موجة شراء ليس إلا ستنتهي بمرور الوقت لان الافضل هو الذي يسود دائما وما دون ذلك لن يطول به المقام في سوق الاثاث العراقية.

اقتصاديات

تنشيط السياحة

■ عباس الغالبي

يعد قطاع السياحة مصدر دخل غاية في الاهمية للاقتصاد الوطني فيما إذا فعل بالشكل الامثل، حيث ان الانفتاح على السياحة يمثل مهمة كبيرة ومهمة أمام الحكومة الجديدة التي نوهت في برنامجها الحكومي عن عزمها على تطوير قطاع السياحة ولاسيما الدينية منها.

ولان الموازنة العامة للدولة تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي كمصدر تمويلٍ وحيد، فأن السعي الحكومي في تعدد مصادر تمويل الموازنة يمثل تحدياً كبيراً أمامها، حيث يمثل القطاع السياحي أحد أهم هذه المصادر القادرة بحكم الواقع السياحي في البلد على التأثير والفاعلية في هذا الاتجاه.

وتمتلك البيئة السياحية في العراق مقومات النجاح والتأثير في مسارات الاقتصاد الوطني من حيث المواقع السياحية الكثيرة والمتعددة على طول العراق وعرضه دينياً وآثارياً وجمالياً والتي تتطلب زخماً استثمارياً هائلاً من شأنه ان يحقق قفزة نوعية ليس في القطاع السياحي فحسب، بل في عموم المشهد الاقتصادي.

> **ولأن العراق مقبل على حركة استثمارية كبيرة في القطاعات كافة، فإن الضرورة تعطي الاولوية لقطاع السياحة الذي يعد بأمسّ الحاجة الى قدرات وإمكانات هائلة، ذلك أن الواقع الحالي يشير الى تردي وتراجع إمكاناته بفعل سياسات اقتصادية خاطئة ومتراكمة لم تعر أي اهتمام الى السياحة باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر تنويع الاقتصاد وانفتاحه على عوالم اخرى تعطي حيوية وديناميكية فاعلة.**

المقومات السياحية ومعها التخطيط السليم والتنفيذ المتمكن المشفوع بتخصيصات استثمارية مناسبة هو السبيل الانجع لنهضة سياحية كبيرة تنعكس إيجابياً بفترة قياسية، ولعل السياحة الدينية هي العنصر الاكثر تأثيراً وأهمية من خلال ما يزخر به العراق من أماكن دينية وعتبات مقدسة ومراقد الانبياء والاولياء التي تعد محط اهتمام العالم أجمع.

ومن هنا نرى ان تتجه الحكومة الى رسم خطة سياحية كبيرة تعتمد خريطة استثمارية مفصلة بعضها قصير المدى والبعض الآخر طويل المدى مع الاخذ بنظر الاعتبار تطوير قطاعات اخرى مرتبطة ارتباطاً مباشراً بقطاع السياحة كقطاعات الاتصالات والنقل، ما يجعل هذا القطاع غاية في الاهمية لان تشغيله بالشكل الامثل سينعكس بدون أدنى شك على قطاعات اقتصادية اخرى مجاورة ومتداخلة معه وبالنتيجة ينعكس على المشهد الاقتصادي برمته.

ولأن العراق مقبل على حركة استثمارية كبيرة في القطاعات كافة، فإن الضرورة تعطي الاولوية لقطاع السياحة الذي يعد بأمسّ الحاجة الى قدرات وإمكانات هائلة، ذلك أن الواقع الحالي يشير الى تردي وتراجع إمكاناته بفعل سياساتٍ اقتصادية خاطئة ومتراكمة لم تعر أي اهتمام الى السياحة باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر تنويع الاقتصاد وانفتاحه على عوالم اخرى تعطي حيوية وديناميكية فاعلة.

المهمة الآن امام الحكومة ومعها القطاع الخاص لضخ الدماء في شرايين السياحة الخاملة، ولم يكن الامر يسيراً إلّا اذا امتلكت الجهات التنفيذية الإرادة والتصميم وقبلها التخطيط السليم، لكننا في الوقت نفسه نؤكد ان العراق مثلما هو زاخر بمقومات نجاح السياحة، فإنه يمتلك الكفاءات التخطيطية والتنفيذية في آن واحد، مع الاشارة الى ضرورة الاستفادة من تجارب دول العالم في قطاع السياحة وإدخال أفضل التقنيات التكنولوجية سعياً لبناء قطاع سياحي متكامل من الممكن التعويل عليه في دفع عجلة الاقتصاد بشكل سريع ومؤثر.

ولابد من التذكير ان قطاع السياحة في العراق يمتلك ما لم يمتلكه الآخرون، فالضرورة تتجه الى التنشيط والتفعيل وامتلاك زمام المبادءة.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى محمد | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: عبد العباس الامين | التصوير أدهم يوسف - حازم خالد

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون